30 عاماً من التأثير التحويلي

ICIEC

المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

# ثلاثة عقود من التأثير التحويلي

# تقرير فعالية التنمية السنويّ لعام 2023

# ثلاثة عقود من التأثير التحويلي

تعزيز الأمن الغذائي، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تقديم حلول مبتكرة للتأمين على التجارة والتمويل المقدم للمشاريع

# الفهرس


رسالة الإدارة 6
أبرز النقاط الواردة في التقرير 8
الرؤية والرسالة والمهمة 10
ما هو تقرير فعالية التنمية السنوي؟ 11
مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالأرقام 12

## 01

**إطار فعالية التنمية** 14
نظرية التغيير 15
إطار فعالية التنمية 16
حلول المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من أجل التنمية 17

## 02

**الاتجاهات العالمية للتجارة والاستثمار** 20
الاتجاهات الجيو-اقتصادية 21
اتجاهات الاستدامة 23

## 03

**الآثار التنموية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات عام 2023** 26
تنمية قطاع الصادرات عام 2023 27
تنمية الدول الأعضاء في عام 2023 28
تنمية القطاع المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في عام 2023 29
التنمية البشرية في عام 2023 30

## 04

**قصصٌ عن التأثير** 32
تحويل زراعة نخيل التمر - فلسطين 33
السكك الحديدية الحديثة عالية السرعة - تركيا 35
المياه النظيفة والآمنة - السنغال 37
إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة - الكاميرون 39
كهرباء أنظف وبأسعارٍ معقولة أكثر - مصر 41
بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ - مصر 43

## 05

**الفعالية التنظيمية** 46
الجودة التشغيليّة 47
الأداء التنظيميّ 50

## 06

**آفاق مستقبلية** 52

## ملحق

نبذة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 56

# الاختصارات

| | |
|---|---|
| AAGF | صندوق الضمان العربي الإفريقي |
| ADER | تقرير فعالية التنمية السنوي |
| BMP | بوليصة المصارف العامة |
| DCIP | بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية |
| ECA | وكالة ائتمان الصادرات |
| ESG | الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات |
| FSRP | برنامج الاستجابة الشاملة للأمن الغذائي |
| IIRA | وكالة التصنيف الدولية الإسلامية |
| IsDB | البنك الإسلامي للتنمية |
| NHSFO | عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية |

# رسالة الإدارة

بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لتأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، يسعدني أن أقدّم لكم الإصدار السابع من تقرير فعالية التنمية السنوي، الذي يقدّم نظرة ثاقبة حول الإستراتيجية التي يتمّ من خلالها تصميم خدمات التأمين التي تقدمها المؤسسة لتحقيق تأثيرات مستهدفة في القطاعات التنموية الرئيسية، ممّا يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء.

نغتنم الفرصة من خلال هذا التقرير لتقييم أثرنا التنموي على مدار العام الماضي، وعليه نسلط الضوء على المستجدات في هذا الإصدار مثل تقديم نظرة عامة حول الإتجاهات العالمية الجيو-اقتصادية والإستدامة في مجالي التجارة والإستثمار الى جانب قياس الآثار المباشرة وعرض قصص حول التأثيرات الإنسانية.

في المؤسسة، لدينا إيمانٌ راسخٌ بأنّ التخفيف الفعال من المخاطر عبر توفير التأمين والضمانات يلعب دوراً محورياً في تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة النمو الاقتصادي. ومن خلال تقديم تغطيةٍ تأمينية شاملةٍ متوافقةٍ مع الشريعة الإسلامية ضد المخاطر السياسية والتجارية، مكّنا المؤسسات في الدول الأعضاء من المشاركة في التجارة والاستثمار عبر الحدود بثقة أكبر، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خلال مسيرتنا الممتدة على مدار ثلاثين عاماً، عززنا توسيع فرص التجارة والاستثمار في دولنا الأعضاء، و دعمنا آلاف المصدّرين لدخول أسواق جديدة. وفي عام 2023، حققنا علامة فارقة مهمة، إذ تجاوز حجم الأعمال التراكمية المؤمن عليها منذ التأسيس 100 مليار دولار أمريكي، حيث تمّ تنفيذ أكثر من نصف هذه الأعمال خلال السنوات الخمس الماضية وحدها. وللتأكيد على نمونا وتأثيرنا الكبيرين في السنوات الأخيرة، تجاوزت حجم أعمالنا في التجارة والاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي 50 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

ولقد واصلنا التوجّه بشكل أكبر نحو تسهيل الإستثمارات المؤسسية بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق وذات الأثر التنموي التحويلي الأكبر الذي يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، لاسيما في مجالات الأمن الغذائي ومشاريع الطاقة النظيفة.

واجهت المؤسسة خلال عام 2023 تحدّيات عالمية كبيرة تمثّلت بالعواقب الإقتصادية للجائحة، والصراع في أوكرانيا الذي سبّب أزمة كبيرة في مجال الطاقة، وانقطاع متكرر في سلسلة توريد السلع الغذائية الأساسية، ومع ذلك، استجبنا لهذه التحديات من خلال إقامة شراكات حاسمة لدعم برامج الأمن الغذائي للدول الأعضاء، وتفعيل صندوق الضمان العربي الإفريقي (AAGF)، الذي يتضمن عنصر الأمن الغذائي. كما أننا سرّعنا من وتيرة اسهاماتنا لمجابهة التحديات التي تشكّل عائقاً أمام تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتجاوزنا تعهدنا الأولي بالمساهمة بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي من خلال الموافقة على 788 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2023 كجزء من برنامج الإستجابة الشاملة للأمن الغذائي (FSRP) التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية البالغ 10.5 مليار دولار أمريكي.

مازلنا ملتزمين بتوسيع نطاق تأثيرنا في العمل المناخي والأمن الغذائي لصالح الدول الأعضاء. وسنواصل التواصل مع أصحاب المصلحة لتحديد التحديات وابتكار حلول تأمينٍ مخصصة. ففي خلال المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دبي، أطلقت المؤسسة سياسة تغير المناخ وإطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يؤكد التزامنا بتعزيز التنمية المستدامة ومواجهة تحديات المناخ. إضافة إلى ذلك، انضمّ البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إلى منصة تمويل تسريع التحوّل في مجال الطاقة (ETAF)، التي تدار من قبل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، وبذلك باتت المؤسسة لاعباً أساسياً في مبادرات العمل المناخي.

وسنواصل في المستقبل الإلتزام بتعزيز مهمتنا وتوسيع نطاق تأثيرنا خلال السنوات القادمة. وسنستمر في العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة لتحديد التحديات الناشئة وتطوير حلول تأمينية مخصصة تلبي احتياجاتهم الخاصة. وسنسعى جاهدين، من خلال التعاون والإبتكار، إلى خلق بيئةٍ مواتية للنمو الاقتصادي المستدام وتيسير التجارة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبينما نحتفل معاً بالإنجازات المهمة التي تحققت ونتطلع إلى الفرص التي تلوح أمامنا، أودّ اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن تقديري لفريق المؤسسة المجدّ، فقد مثّلت جهوده حجر الأساس في ضمان استمرار نجاح المؤسسة. كما أودّ أن أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس المحافظين الموقّرين، ومعالي رئيس مجلس مديري المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ومجلس المديرين الموقّر.

وفي الختام، نودّ أن نعرب عن عميق امتناننا للرئيس التنفيذي للمؤسسة المنتهية ولايته، السيد أسامة القيسي، على النمو الملحوظ في حجم الأعمال المؤمّن عليها والأثر التنموي الذي شهدته المؤسسة في عهده، مع الحفاظ على تحقيق أرباح مستمرة.

**الدكتور خالد خلف الله،**
المسؤول عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

# أبرز النقاط الواردة في التقرير

## الأثر التنموي

**الطاقة النظيفة**

**5.4 مليار دولار أمريكي**

مخصصة لمشاريع الطاقة النظيفة في عام 2023

**الأمن الغذائي**

**788 مليون دولار أمريكي**

دعم التأمين في الزراعة في إطار برنامج الإستجابة الشاملة للأمن الغذائي في عام 2023

**النمو الشامل**

**2.4 مليار دولار أمريكي**

مخصصة للدول الأعضاء الأقل نمواً في عام 2023

**الإستثمارات الواردة**

**2.9 مليار دولار أمريكي**

دعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأعضاء في عام 2023

**التنمية بين دول الجنوب**

**6.2 مليار دولار أمريكي**

مخصصة للتجارة البينية والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2023

**صحة أفضل**

**287 مليون دولار أمريكي**

دعم المشاريع المتعلقة بالصحة في عام 2023

# تأثير مشاريع محددة

ثلاثة عقود من التأثير التحويلي

**فرص العمل التي تمّ خلقها في قطاع الزراعة في فلسطين**

## +800 فرصة عمل

إحداث تغيير في زراعة نخيل التمر في أريحا في الضفة الغربية

**إعادة تأهيل شبكة مياه الصرف الصحي في السنغال**

## +150,000 طفل

تقليل احتمال التعرّض للملاريا والإسهال

**خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في الكاميرون**

## +2 مليون شخص

الإستفادة من خدمات إعادة التأهيل الحديثة

**زيادة إمكانية الحصول على الكهرباء في مصر**

## 750 ميغاواط

زيادة حجم الطاقة لتوفيرها للملايين في مصر

# الرؤية والرسالة والمهمة

## نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

- تأسست عام 1994 في جدّة في المملكة العربية السعودية بوصفها مؤسسة متعددة الأطراف وعضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.
- مملوكة للبنك الإسلامي للتنمية المصنف بدرجة AAA- و49 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.
- يبلغ رأس المال المصرح به 1 مليار دينار إسلامي (أيّ ما يعادل 1.34 مليار دولار أمريكي)
- حاصلة على تصنيف بدرجة Aa3 من قبل وكالة موديز للتصنيف مع نظرة مستقرة للعام السادس عشر على التوالي.
- رائدة في حلول التأمين وإعادة التأمين على ائتمان الصادرات والاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- إحدى مؤسسي اتحاد أمان، المكوّن من وكالات ائتمان الصادرات الإسلامية والعربية.

### الرؤية

"أن تصبح المؤسسة الرائدة باعتبارها أداة التمكين المفضلة للتجارة والإستثمار بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في البلدان الأعضاء"

### الرسالة

"تيسير التجارة والإستثمار بين البلدان الأعضاء والعالم باستخدام أدوات لتخفيف المخاطر تتوافق مع الشريعة الإسلامية"

### المهمة

تتمثّل مهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود في الدول الأعضاء.

تؤدّي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مهمتها من خلال توفير حلولٍ لتخفيف المخاطر وتعزيز الإئتمان للمصدرين في الدول الأعضاء الذين يبيعون للمشترين في جميع أنحاء العالم، وكذلك للمستثمرين من جميع أنحاء العالم الذين يستثمرون في الدول الأعضاء.

تدعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات المصدّرين الدوليين الذين يبيعون للدول الأعضاء إذا كانت المعاملات تتعلق بالسلع الرأسمالية أو البضائع الاستراتيجية.

ثلاثة عقود من التأثير التحويلي

# ما هو تقرير فعالية التنمية السنوي ؟

يعمل تقرير فعالية التنمية السنوي بوصفه أداةً أساسية لضمان الشفافية وتطبيق مبدأ المساءلة، إذ يقدّم لأصحاب المصلحة رؤى تفصيلية حول النتائج التنموية التي حققتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في اطار أهداف التنمية المستدامة. كما يقيّم مدى نجاح المبادرات التنموية التي تنفذّها المؤسسة، ويوضّح حجم تأثيرها.

## الغرض الأساسي من فعالية فاعليّة التنمية السنوي:

1. **المساءلة والشفافية:** يَعِدّ تقرير فعالية التنمية السنوي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مسؤولةً أمام أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات المانحة والشركاء والمستفيدين، من خلال تقديم تقارير شفافة عن كيفية استخدام الموارد والإنجازات التي تمّ تحقيقها.
2. **قياس الأداء:** يعرِض التقرير نتائج المبادرات، ويسلّط الضوء على مدى تحقيق أنشطة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لنتائج تم التخطيط لها بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة وإطار فعالية التنمية في المؤسسة.
3. **إشراك أصحاب المصلحة:** يعزز تقرير فعالية التنمية السنوي مشاركة أصحاب المصلحة ودعمهم من خلال التواصل معهم بشأن الإنجازات والتحديات، مما يساهم في بناء الثقة وإظهار تأثير عمل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

# مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالأرقام

## نفذّت المؤسسة 155 مشروعاً ساهم في تحقيق أهداف تنمية مستدامة محددة في الفترة الممتدة بين عامي 2018-2023 على النحو المفصّل أدناه:

## أهداف التنمية المستدامة

**382 مليون دولار أمريكي**

في التجارة والاستثمار في القطاع الزراعي

**1.9 مليار دولار أمريكي**

في التجارة والاستثمار في قطاع الصحة، وتمّ تقديم الدعم

**لعشر مشاريع**

في مجال الرعاية الصحية

**31.2 مليار دولار أمريكي**

في التجارة والاستثمار في مشاريع تتعلق بقطاع الطاقة

**11 مليار دولار أمريكي**

في الواردات والصادرات والاستثمار الخارجي والوارد في الدول الأقل نمواً، إضافةً إلى

**2.4 مليار دولار أمريكي**

في الصناعات كثيفة العمالة

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

**3.5 مليار دولار أمريكي**

في التجارة والاستثمار في مشاريع البنى التحتية، وتمّ تقديم دعمٍ بلغ

**92 مليون دولار أمريكي**

لأعمالٍ في التكنولوجيا الحديثة، إضافةً إلى تعبيد أو إعادة تأهيل

**3600 كيلومتر**

من الطرق والسكك الحديدية.

١٣ العمل المناخي

**4.6 مليار دولار أمريكي**

في التجارة والاستثمار في المشاريع الخضراء، إضافةً إلى

**7 مشاريع للطاقة النظيفة**

تنتج **365 ميغاواط** من الطاقة المتجددة.

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

حشد تغطية تأمينية للتجارة تبلغ

**28.8 مليار دولار أمريكي**

من الشركاء، وتقديم دعم للتجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي بقيمة

**62.9 مليار دولار أمريكي،**

إضافةً إلى بناء **138** شراكة استراتيجية مع وكالات ائتمان الصادرات الوطنية وشركات إعادة التأمين والبنوك والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى

# إطار فعالية التنمية

1.

# نظرية التغيير

- طوّرت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات «نظرية التغيير» لربط رؤية المؤسسة ورسالتها بعروضها وتحديد نهج تأثيرها الاستراتيجي. تصف خارطة الطريق المفاهيمية هذه العلاقة المنطقية بين نشاطات المؤسسة والأسباب الكامنة وراءها ومساهماتها في تحقيق نتائج تنموية. ويعمل إطار فعالية التنمية، القائم على "نظرية التغيير"، على مواءمة الخدمات مع النتائج المرجوة في قطاعات التجارة والاستثمار والتمويل. وهو مصمّم لتحقيق التوافق بين أهداف المؤسسة وأهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. هذا ويدعم جهود المؤسسة في هذا الإطار وجود نظام قوي للرصد والتقييم للتأكّد من أن تحقق أنشطتها وإسهاماتها الأثر المطلوب في تنمية الدول الأعضاء.
- يُظهر مخطّط "نظرية التغيير" الطريقة التي تقوم بها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بربط منتجاتها وحلولها بالنتائج المرجوة التي تهدف المؤسسة إلى تحقيقها لأصحاب المصلحة والدول الأعضاء.

**الشكل رقم 1: نظرية التغيير لدى المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات**

# إطار فعالية التنمية

- يبيّن إطار فعالية التنمية لدى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات نهجاً منظماً يهدف إلى تحقيق الآثار المستهدفة في أربع فئات تنموية رئيسية، بما يضمن توافق أهداف المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ويتماشى على نحوٍ كبير مع الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والتزامها بأهداف التنمية المستدامة. وقد بُني هذا الإطار على أساس "نظرية التغيير" الخاصة بالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ويربط خدمات المؤسسة بالنتائج المرجوة في مجالي التصدير والاستثمار والقطاعات المالية الأخرى. ويدعم هذه الإطار وجود نظام رصين للرصد والتقييم يؤكّد دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بوصفها مؤسسة تأمين متعددة الأطراف.

**الشكل 2: إطار فعالية التنمية**

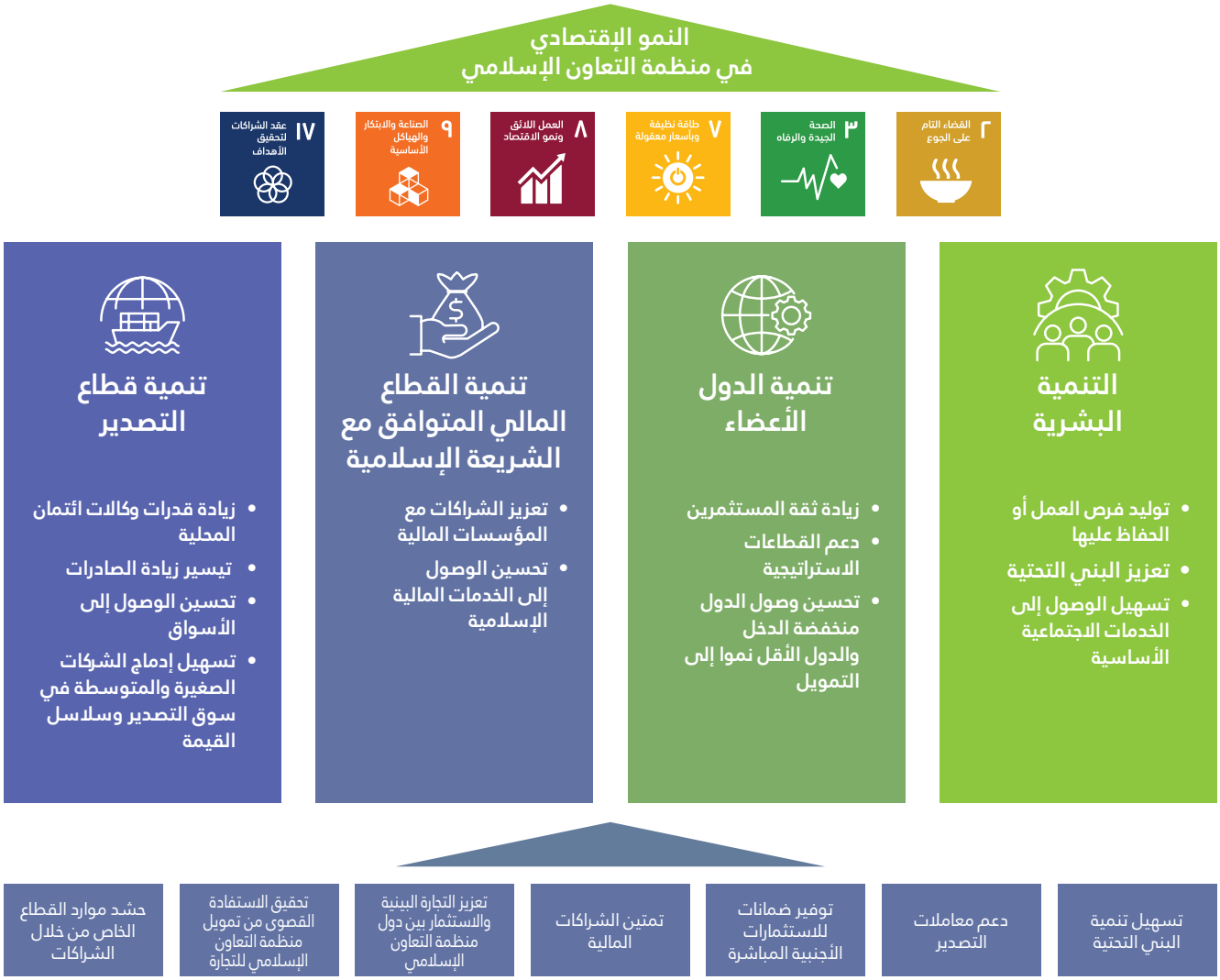

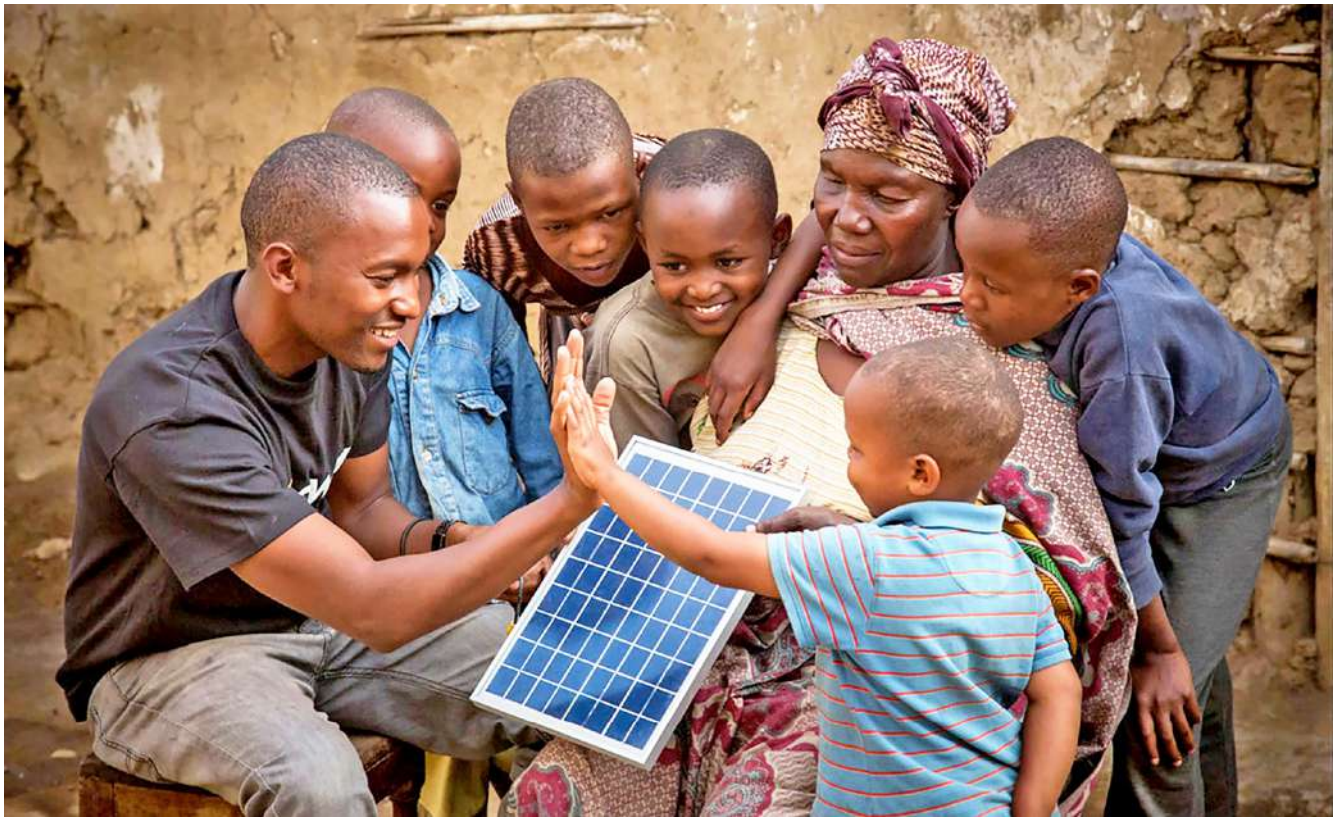

# حلول المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات من أجل التنمية

## مجموعة حلول المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لتعزيز المبادرات التنموية

تعدّ المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات المؤسسة العالمية الوحيدة متعددة الأطراف لتأمين ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار التي تقدم حلول تأمين وإعادة تأمين متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد صُمّمت هذه الخدمات لتعزيز نمو الدول الأعضاء فيها. تسلط هذه اللمحة العامة الضوء على الحلول الرئيسية التي تقدمها المؤسسة، التي تعمل على دفع عملية تنفيذ أجندة التغيير لديها، وتعزيز جهودها في التخفيف من المخاطر، ودعم تفعيل إطار فعالية التنمية لديها، وتضمن التوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

## تيسير التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي

**بوليصة تأمين الإعتمادات المستندية (DCIP)**

تتيح بوليصة تأمين الإعتمادات المستندية، التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، تعزيز شبكات التواصل المصرفية الدولية، ودعم الإحتياجات المصرفية للمستوردين والمصدرين ضمن هذه الشبكات داخل الدول الأعضاء. يتيح حل التأمين هذا للبنوك التعامل مع المؤسسات المالية التي ليس بإمكانها الوصول إلى شبكات التواصل الدولية، وبالتالي تسهيل طرق الدفع المتنوعة ومعالجة الاحتياجات المالية للمستوردين. ومن خلال التخفيف من المخاطر التجارية والسياسية في هذه المعاملات، يعدّ هذا الحل الذي تقدّمه المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حيوياً في تشجيع البنوك على توسيع عمليات تمويل التجارة الخاصة بها، مما يعود بدوره بالنفع على صناعات الإستيراد والتصدير المحلية.

## توسيع الوصول إلى الأسواق والتمويل

**منتجات تأمين الإئتمان**

تؤدي مجموعة منتجات تأمين الإئتمان التي تقدّمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دوراً محورياً في التخفيف من المخاطر التجارية والسياسية التي ترافق معاملات الحسابات المفتوحة بين المستوردين والمصدرين. ومن خلال ضمان عدم السداد، تتيح حلول التأمين هذه استمرارية أعمال المصدرين وتغرس الثقة والراحة بين المؤسسات عند التفاوض على عقود أكبر والمغامرة بالدخول في أسواق جديدة. إضافةً إلى ذلك، يعزز تأمين الإئتمان قدرة المصدرين على الوصول إلى تمويل رأس المال العامل، ويعدّ خياراً من خيارات الضمان الجذابة للمؤسسات المصرفية ويسهّل استثمار رؤوس الأموال الكبيرة وتعزيز الإنتاج المحلي.

## تعزيز الوصول إلى خدمات التمويل الإسلامي

**بوليصة المصارف العامة (BMP)**

تسمح بوليصة المصارف العامة الصادرة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات للمصدِّرين بالحصول على تمويلٍ لرأس المال العامل متوافق مع الشريعة الإسلامية بناءً على عقد الشراء. لا تخفف هذه البوليصة من المخاطر التجارية والسياسية الأساسية للبنوك فحسب، بل تساعد في هيكلة حلول التمويل الإسلامية. ويُعدّ توفير رأس المال العامل أمراً بالغ الأهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة على نحوٍ خاص، ويمكّنهم من إبرام عقود كبيرة والحفاظ على تدفق سلاسل التوريد الأساسية رغم القيود المتعلقة برأس المال والتمويل. تعدّ هذه المبادرة مفيدة في دعم العمود الفقري الإقتصادي في الدول الأعضاء، المتمثل في الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

## تعزيز الإستثمار داخل دول منظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها

**منتجات تأمين الإستثمار**

صُمّمت عروض تأمين الإستثمار التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للتخفيف من المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار في الدول الأعضاء. وتعدّ هذه المنتجات بالغة الأهمية في تعزيز تدفق الإستثمارات إلى المناطق التي تعدّ عالية المخاطر، مما يؤدي إلى جذب رأس مال إضافي للمشروع وتحسين الإدراك العام للمخاطر في هذه الأسواق والدول.

### تأمين الإئتمان

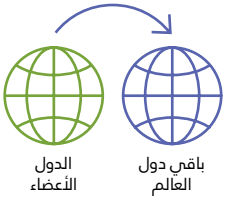


تسهيل صادرات الدول الأعضاء إلى بقية العالم.

### تأمين الاستثمار

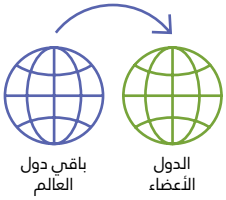


تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

### التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي

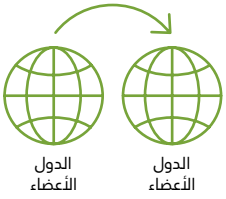


تسهيل التجارة والاستثمار وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

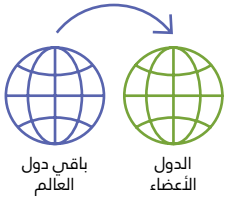


تسهيل استيراد الدول الأعضاء للبضائع الاستراتيجية والسلع الرأسمالية من دول أخرى.

## عروض تأمين التجارة والإستثمار

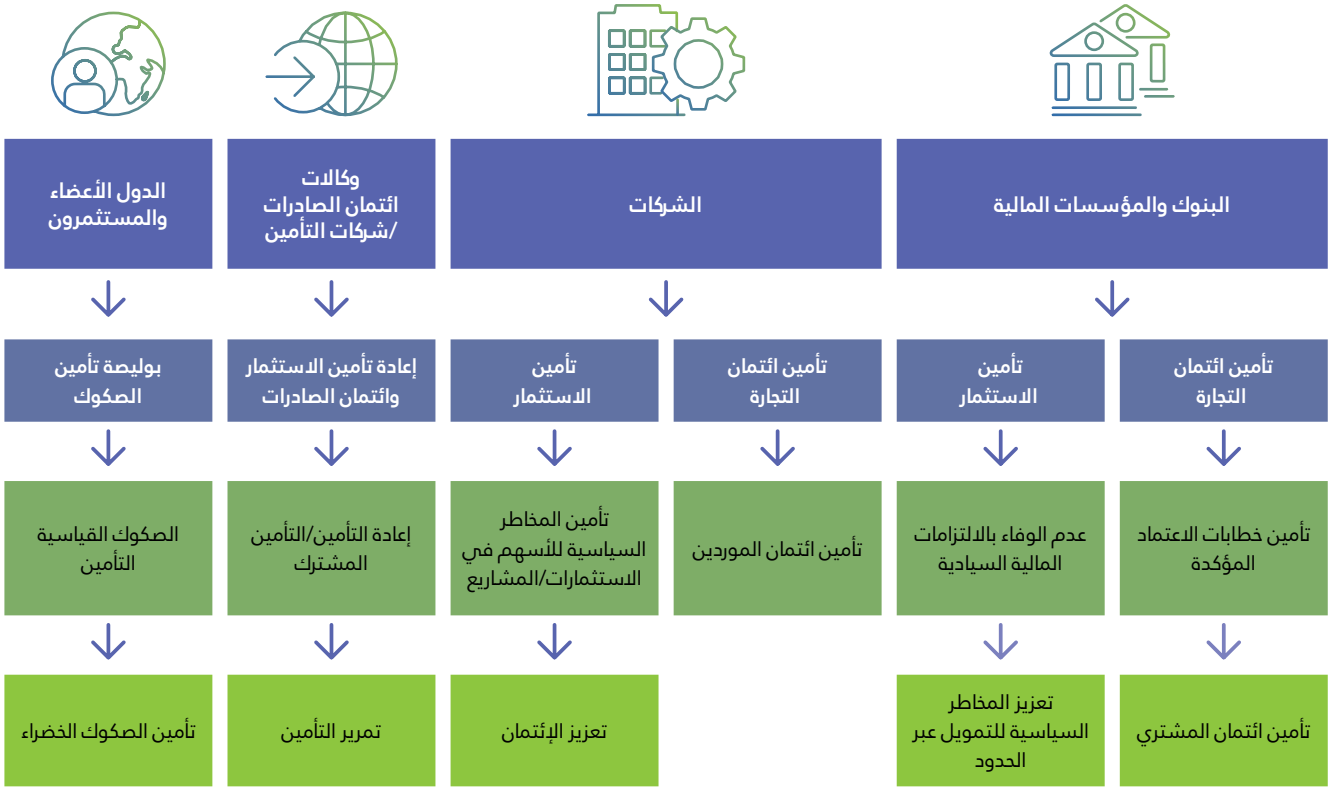

# الاتجاهات العالمية للتجارة والاستثمار

## 2.

# الغتجاهات الجيو-اقتصادية

## النمو الاقتصادي العالمي

| | |
|---|---|
| 2022 | %3.5 |
| 2023 | %3.3 |
| 2024(فعلي) | %3.2 |

## النمو الاقتصادي العالمي

تباطأ الأداء الاقتصادي وسط الاضطرابات التي يشهدها قطاعي الطاقة والغذاء المتضررين من الصراع، إلى جانب التدابير النقدية المتخذة لمعالجة التضخم الذي بلغ أعلى معدلٍ له منذ عقود، إلّا أنّه لا يزال مستمراً. ومع ذلك، لا تزال وتيرة التوسع متواضعة وغير متسقة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوات.

## نمو التجارة العالمية

| | |
|---|---|
| 2022 | %5.6 |
| 2023 | %0.8 |
| 2024(فعلي) | %3.1 |

## نمو الاستثمارات العالمية

من المتوقّع أن يتأثر آفاق نمو الاستثمار العالمي عام 2024 بالتعافي الاقتصادي المتواصل والتقدم التكنولوجي والديناميكيات الجيوسياسية، مع احتمال نمو القطاعات القادرة على الصمود في وجه التحديات العالمية.

## التضخم العالمي الرئيسي

| | |
|---|---|
| 2022 | %8.7 |
| 2023 | %6.7 |
| 2024(فعلي) | %5.9 |

## المخاطر العالمية المؤثرة في الاقتصادات

في عام 2024، من المتوقّع أن تواجه الاقتصادات العالمية المخاطر الناشئة عن تغير المشاهد الجيوسياسية، والتقدم التكنولوجي، والتغيرات البيئية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة.

## الاتجاه رقم 1: تحسين تمويل سلسلة التوريد في بيئة ذات أسعار فائدة مرتفعة

من المتوقّع أن يستمر التضخم المتواصل، وأسعار الفائدة المرتفعة، وتناقص الطلب الاستهلاكي في تقييد النمو الاقتصادي.

سيبلغ متوسط التضخم في الأسواق المتقدمة 2.3% في عام 2025 و2.2% خلال الفترة المتوقعة بعد أن بلغ 1.5% في عام 2010. وستجد العديد من الاقتصادات صعوبة في إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف. ومن شأن المواجهات الجيوسياسية الكبرى أن تتسبب في تجدد زيادة الأسعار على غرار ما حدث في عام 2022، ويرافق ذلك تأثير غير متناسب على الاقتصادات ذات الدخل المنخفض.

لذا يتعيّن على الأعمال في ظلّ هذه البيئة الصعبة التحوّل من الاعتماد على التمويل الخارجي إلى اعتماد إدارة رصينة للميزانية العمومية والسيولة المتاحة. وسيظل تمويل سلاسل التوريد ضرورياً، إذ يوفر حلاً فعالاً من حيث التكلفة والسيولة لكلّ من المشترين والموردين. ولهذا التحوّل آثار كبيرة على ائتمان وتأمين التجارة والاستثمار، ذلك أنّ الشركات ستسعى

لتأمين أدوات مالية آمنة ومرنة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتكاليف الاقتراض المرتفعة والحفاظ على السيولة.

## الاتجاه رقم 2: التأثير الاقتصادي للتوترات الجيوسياسية

من المتوقّع أن يستمر الاقتصاد العالمي في النمو بنسبة 3.2% خلال عامي 2024 و2025، وذلك بنفس الوتيرة التي سجلها في عام 2023. وسوف يُقابل الارتفاع الطفيف للنمو في الاقتصادات المتقدمة، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو من 1.6% في عام 2023 إلى 1.7% في عام 2024 و1.8% في عام 2025، تراجع متواضع للنمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من 4.3% في عام 2023 إلى 4.2% في عامي 2024 و2025.

هذا وقد باتت المخاطر التي تهدد التوقعات العالمية الآن في حالة توزان على نطاق واسع. فمن الناحية السلبية، قد يؤدي ارتفاع الأسعار الجديد الناجم عن التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك تلك الناجمة عن الحرب في أوكرانيا والصراعات في فلسطين، إلى جانب التضخم الأساسي المتواصل، حيث لا تزال أسواق العمل في حالة انكماش، إلى رفع توقعات

أسعار الفائدة وخفض أسعار الأصول. وفي ظل ارتفاع الديون الحكومية في العديد من الاقتصادات، قد يؤدي التحول المزعزع للاستقرار في الزيادات الضريبية وانخفاض الإنفاق إلى إضعاف النشاط وزعزعة الثقة واستنزاف الدعم المخصص للإصلاح والإنفاق بغية الحد من المخاطر الناجمة عن تغير المناخ. وقد تشتد حدة التفتت الجغرافي الاقتصادي نتيجة زيادة حجم العوائق أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال والقوة البشرية، مما يؤدي إلى تراجع العرض.

ومن الناحية الإيجابية، قد تؤدي السياسة المالية الأكثر مرونةَ المتوقّعة مستقبلاً إلى زيادة النشاط الاقتصادي في الأجل القريب، وإن كان اتباعها ينطوي على مخاطر تتعلق بإجراء تعديلات سياسية أكثر تكلفة في وقت لاحق. وقد ينخفض التضخم بشكل أسرع من المتوقع نتيجة تحقيق المزيد من المكاسب في نطاق مشاركة القوى العاملة، مما يسمح للبنوك المركزية بتقديم خطط للتيسير. وقد يحفّز الذكاء الاصطناعي، والإصلاحات الهيكلية الأكثر قوةً من المتوقّع، رفع مستوى الإنتاجية.

## الاتجاه رقم 3: معالجة فجوة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تفرض فجوة الإقراض المتزايدة تحديات كبيرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقدّر هذه الفجوة بنحو 2.6 تريليون دولار أمريكي اعتباراً من عام 2023، والتي ارتفعت من 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2020. وتؤدي صعوبة الحصول على رأس المال إلى أن تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قيوداً تتحكم بالتدفق النقدي، مما يحدّ من قدرتها على تلبية الطلب وتنفيذ الالتزامات المطلوبة منها، ويهدد بالتالي قدرتها على البقاء. كما تفاقمت هذه الفجوة نتيجة البيئة الاقتصادية الكلية الحالية التي تأثرت نتيجة عدة عوامل:

- **الانفتاح على المخاطرة وقيود رأس المال:** لا تلبي العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة المتطلبات الازمة بسبب تاريخ الإئتمان المحدود لديها أو دورات مبيعات غير منتظمة، مما يجعل التعامل مع المؤسسات الأكبر حجماً أكثر تفضيلاً لامتلاكها تاريخاً ائتمانياً راسخاً.
- **تكلفة الاقتراض:** أدت المستويات العالية من المخاطر والبيئة الحالية لأسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف الاقتراض، مما يعيق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **بيانات دقيقة وموثوقة:** يؤدي نقص البيانات التاريخية الكافية إلى صعوبة تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولهذه الفجوة المتزايدة الاتساع آثار كبيرة على تأمين وائتمان التجارة والاستثمار، من المتوقع أن يزداد الطلب على المنتجات المالية المبتكرة القادرة على سد هذه الفجوة بهدف تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال اللازم لضمان استدامة عملياتها وتعزيز قدرتها على النمو.

## الاتجاه رقم 4: التحوّل الرقمي للتجارة

تخضع التجارة العالمية، وهي واحدة من أقدم الأنشطة الاقتصادية، لتحوّل كبير.

وفي حين تطورت طرق الدفع من المعاملات النقدية التقليدية إلى العمليات الرقمية المتقدمة، ظلت التجارة تعتمد إلى حدٍ كبير على الوثائق الورقية والإجراءات اليدوية. ومع ذلك، يشهد هذا الوضع تغيراً كبيراً، إذ تسرّع الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تسهل تبادل الوثائق والبيانات التجارية الرقمية عملية التحول الرقمي في هذا القطاع.

ومن شأن التحوّل نحو العمليات التجارية الرقمية والتوحيد القياسي ومشاركة البيانات بطرق آمنة، أن يُحدث ثورة في مجال التجارة من خلال:

- تعزيز الكفاءة وقابلية التشغيل البيني
- الحدّ من المخاطر
- إتاحة فرص جديدة في الأسواق العالمية

أما وبالنسبة لائتمان وتأمين التجارة والاستثمار، فإن هذا التحوّل الرقمي يشير إلى الحاجة إلى سياسات ومنتجات حديثة تدعم منصات التجارة الرقمية وتستفيد منها بما يضمن إجراء معاملات آمنة وفعالة، ويخفف المخاطر المرتبطة بالعمليات الورقية التقليدية. وبهذا، ستتمكّن الشركات من مواصلة عملها بطريقة أكثر فاعلية في المشهد التجاري العالمي الذي يشهد تطوراً متسارعاً.

**ثلاثة عقود من التأثير التحويلي**

# اتجاهات الاستدامة

## الاتجاه رقم 1: إعداد تقارير عن الاستدامة: تعزيز المساءلة

من المتوقّع أن يكون عام 2024 عاماً بارزاً في مجل إعداد تقارير الاستدامة. اذ دخلت توجيهات إعداد تقارير استدامة الشركات الخاص بالاتحاد الأوروبي (CSRD)، التي تفرض تقديم تقارير سنوية عن التأثير البيئي والاجتماعي للأنشطة التجارية، حيز التنفيذ في يناير. إضافةً إلى ذلك، تقدّم كاليفورنيا قواعد جديدة لإعداد تقارير في عام 2024، كما اتخذت دولٌ أخرى مساراً مماثلاً وهي على وشك تنفيذ متطلبات مماثلة للإفصاح عن المعلومات غير المالية.

وعليه، يطالب المستثمرون والجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة بشكل متزايد بأن تُفصح الشركات عن تعرضها للمخاطر المتعلقة بالمناخ، مثل الاعتماد على الوقود الأحفوري أو التعرض للأحداث الجوية المتطرفة. ومن خلال هذا الإفصاح الإلزامي والطوعي، يمكن للشركات إدارة هذه المخاطر وتقديم معلومات قيّمة لأصحاب المصلحة، مما يضمن تحقيق شفافية أكبر.

ويعدّ إعداد تقارير الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع تحديد الشركات لأهداف بيئية واجتماعية وحوكمة واسعة النطاق، فإن تتبع التقدم في تحقيق هذه الأهداف وتوثيقه بدقة أمرٌ بالغ الأهمية. كما يساهم إعداد تقارير شفافة في تجنب ممارسات

التضليل البيئي ويسمح لأصحاب المصلحة اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على معلومات موثوقة.

ومع ذلك، قد يشكّل الامتثال للمتطلبات العالمية المتنوعة لإعداد التقارير تحدياً. فقد أظهرت دراسة استقصائية أن 81% من الشركات تعمل على خلق أدوار وظيفية جديدة لتلبية متطلبات الإفصاح، ومن المرجح أن تستثمر 99% منها في تقنيات إعداد التقارير الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. فعلى سبيل المثال، يمكن للحلول البرمجية تبسيط عملية تتبع البيانات الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وإدارتها وإعداد التقارير المتعلقة بها.

## الاتجاه رقم 2: انبعاثات صفرية صافية: تعزيز الهدف

لقد حاز الالتزام العالمي بتحقيق انبعاثات صفرية صافية، من خلال الموازنة بين حجم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية والكمية المكافئة التي يتم إزالتها من الغلاف الجوي، على زخم كبير، إذ تهدف العديد من الدول إلى الوصول إلى صافي صفر بحلول عام 2050، بما يتماشى مع هدف اتفاقية باريس للحدّ من الاحتباس الحراري العالمي وخفض معدله ليصل إلى أقل من درجتين مئويتين. تضع الشركات في مختلف الصناعات أهدافاً طموحة للاستدامة، وتستثمر في الطاقة المتجددة، وتطور حلولاً مبتكرة للحد من بصمتها الكربونية. يقود هذه الجهود توقعات أصحاب المصلحة، والتفويضات التنظيمية، والوعي بأن الممارسات المستدامة يمكن أن تعزز الربحية. وتشير الأبحاث إلى أن سوق السلع والخدمات المحايدة للكربون يمكن أن يسهم بمبلغ 10.3 تريليون دولار أمريكي في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2050.

وفي سعيها لتحقيق صافي صفر من الانبعاثات، ستركز المنظمات على قطاعين رئيسيين في عام 2024:

- **الطاقة النظيفة:** يعد التحوّل من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة أمراً أساسياً في تنفيذ استراتيجيات الاستدامة وتحقيق هدف صافي الصفر من الانبعاثات، وهو ما تم تسليط الضوء عليه في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتزيد الدول من اعتمادها على مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية للأرض للحد من بصمتها الكربونية. تستثمر الشركات في مشاريع الطاقة المتجددة وتتبنى تقنيات وممارسات موفرة للطاقة، بما يتوافق مع مبادرات الاستدامة المؤسسية الأوسع نطاقاً والتي من المحتمل أن تسهم في توفير التكاليف وتحسين الأداء البيئي.
- **سلاسل التوريد المستدامة:** نتيجة الطلب المتزايد من المستهلكين على المنتجات المستدامة وزيادة الوعي بالتأثير البيئي للإنتاج والشحن، تعمل الشركات على جعل سلاسل التوريد الخاصة بها أكثر استدامة. ويشمل ذلك استخدام مواد تغليف صديقة للبيئة، والحد من النفايات، وضمان ممارسات عمل عادلة وظروف عمل آمنة. كما تسعى الشركات الى معالجة انبعاثات النطاق 3، وهي الانبعاثات الناجمة عن الجهات العاملة الأخرى في سلسلة القيمة، من خلال إجراء تغييرات تنظيمية وعقد شراكات جديدة.

## الاتجاه رقم 3: التكنولوجيا المستدامة: الابتكار من أجل إحداث أثرٍ أكبر

إن التقدّم السريع للتكنولوجيا مثل أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وغيرها من الابتكارات، يجعل عام 2024 عاماً محورياً للاستدامة القائمة على التكنولوجيا. ويمكن للشركات الاستفادة من هذه الأدوات لتحقيق أهداف الاستدامة الرئيسية:

- الذكاء الاصطناعي: يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات ودعم استراتيجيات الاستدامة. وتستخدم المنظمات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالمناخ بشكل دقيق وترشيد استخدام الطاقة في المباني وتحديد مواطن الإسراف في استهلاكها وعدم الكفاءة في استخدامها في سلاسل التوريد.

- الصناعة 4.0: يوظّف المصنعون تقنيات مثل إنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي في عملياتهم. تعمل هذه المصانع الذكية على تعزيز الأتمتة والصيانة القائمة على التنبؤات وتحسين العمليات، مما يقلل من الانبعاثات والتكاليف.

- حلول البرمجيات: تساعد برامج إعداد التقارير الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مثل مجموعة IBM Envizi ESG Suite، الشركات على جمع البيانات وتحليلها وإعداد تقارير عنها بكفاءة، ممّا يسهّل الامتثال لمتطلبات إعداد التقارير، كما يعمل برنامج البيئة والصحة والسلامة (EHS) على تبسيط عملية جمع البيانات وإدارة المخاطر، فيما تراقب برنامج تعقّب البيانات البيئية الطقس ترقّباً لأيّة اضطرابات محتملة.

## الاتجاه رقم 4: الاقتصاد الدائري: تحويل النفايات إلى مصدرٍ للطاقة

يكتسب الاقتصاد الدائري، الذي يهدف إلى الحدّ من النفايات وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد، زخماً متزايداً. يشجع هذا النموذج على إعادة استخدام المنتجات وإعادة تدويرها بدلاً من اعتبارها نفايات. إضافةً إلى ذلك، يمكن أن يسهم التحول إلى الاقتصاد الدائري في توليد نحو 4.5 تريليون دولار أمريكي من الفوائد الاقتصادية بحلول عام 2030.

وتلعب الشركات دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد الدائري من خلال إعادة تصميم المنتجات لتكون أكثر متانة وقابلية لإعادة الاستخدام أو إعادة التدوير، مما يقلل من استهلاك الموارد ويحدّ من النفايات على مدار دورة حياة المنتج. كما يتبنى تجار التجزئة، خاصة في مجال صناعة الأزياء، نماذج أعمال دائرية تتمثل في برامج الإيجار وإعادة البيع وخدمات الإصلاح، بدلاً من التخلص من المنتجات في مكبات النفايات.

# الآثار التنموية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات عام 2023

3.

# تنمية قطاع الصادرات عام 2023

دعم الصادرات في الدول الأعضاء

9,007 مليون دولار أمريكي

إجمالي الصادرات المؤمّن عليها من الدول الأعضاء الأقل نمواً

28 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي تمّ دعمها

الدول الأعضاء المستفيدة

تركيا، الإمارات العربية المتحدة، كازاخستان، مصر، الجزائر، المملكة العربية السعودية، بنغلاديش، ساحل العاج، الأردن، الكويت، نيجيريا، البحرين، أوزبكستان، باكستان، المغرب، إندونيسيا، تونس، ماليزيا، لبنان، ألبانيا

القطاعات التي تمّ دعمها

الطاقة
5,317 مليون دولار أمريكي

التصنيع
2,868 مليون دولار أمريكي

الخدمات
291 مليون دولار أمريكي

تجارة التجزئة
254 مليون دولار أمريكي

قطاعات أخرى
277 مليون دولار أمريكي

دعم صادرات قطع الغيار لمحطة الطاقة في تركمانستان التي توفر 7% من القدرة الكهربائية القائمة للبلاد

# تنمية الدول الأعضاء في عام 2023

دعم الاستثمار الداخلي في الدول الأعضاء

2,931 مليون دولار أمريكي

إجمالي دعم التجارة البينية والاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي

6,197 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي تمّ دعمها

دعم الاستثمار في الدول الأقل نمواً

1,144 مليون دولار أمريكي

الدول الأعضاء المستفيدة

بنغلاديش
185 مليون دولار أمريكي

السنغال
835 مليون دولار أمريكي

أوغندا
68 مليون دولار أمريكي

مالي
19 مليون دولار أمريكي

النيجر
10 مليون دولار أمريكي

موزمبيق
17 مليون دولار أمريكي

جزر القمر
5 مليون دولار أمريكي

جيبوتي
2 مليون دولار أمريكي

القطاعات التي تمّ دعمها

الخدمات
1,795 مليون دولار أمريكي

الطاقة
391 مليون دولار أمريكي

البنية التحتية
326 مليون دولار أمريكي

الصحة
287 مليون دولار أمريكي

قطاعات أخرى
132 مليون دولار أمريكي

دعم استراتيجية النمو، وفق رؤية السعودية 2030، لشركة رائدة في تصنيع الورق بغية تعزيز القدرة الصناعية الوطنية

تعاون مهمّ مع مجموعة البنك الإفريقي للتنمية من خلال المشاركة في تقاسم مخاطر المشاريع المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ساحل العاج.

## تنمية القطاع المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في عام 2023

الأعمال المؤمن عليها في الدول الأعضاء من خلال منتج "بوليصة المصارف العامة"

533 مليون دولار أمريكي

الأعمال المؤمن عليها من خلال منتج "بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية"

1,828 مليون دولار أمريكي

الأعمال المؤمن عليها من خلال الأعمال المشتركة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

297 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي تمّ دعمها

القطاعات التي تمّ دعمها

الطاقة
1,355 مليون دولار أمريكي

التصنيع
571 مليون دولار أمريكي

الزراعة
29 مليون دولار أمريكي

الخدمات
8 مليون دولار أمريكي

قطاعات أخرى
398 مليون دولار أمريكي

## التنمية البشرية في عام 2023

إجمالي الأعمال المؤمن عليها في القطاعات كثيفة العمالة

**628 مليون دولار أمريكي**

الدعم الزراعي في الدول الأعضاء

**53 مليون دولار أمريكي**

دعم قطاع الصحة

**289 مليون دولار أمريكي**

دعم البنية التحتية

**426 مليون دولار أمريكي**

تعزيز الربط بين المدن الرئيسية في أنحاء إفريقيا من خلال ربط المناطق الزراعية الحيوية التي تدعم المزارعين المحليين.

# قصصٌ عن التأثير

# 4.

# قصصٌ عن التغيير

## الأمن الغذائي - تحويل زراعة نخيل التمر

### تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في القطاع الزراعي في فلسطين

### سمات المشروع

تعمل شركة نخيل فلسطين على تحويل زراعة نخيل التمر في أريحا بالضفة الغربية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية وجهود الاستدامة ورفع مستوى المجتمع. تأسس المشروع في عام 2010، وكان الهدف منه توفير تمور عالية الجودة تلبية للطلب المحلي وكذلك بغية التصدير إلى الأسواق الدولية، إضافةً إلى معالجة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

### الهدف

زراعة وإنتاج وبيع التمور الممتازة إضافةً إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية في المنطقة. ومن خلال التركيز على اتباع ممارسات الزراعة المستدامة، تهدف شركة نخيل إلى المساهمة في الاقتصاد المحلي والحدّ من الفقر وتمكين المجتمعات الفلسطينية، وخاصة النساء والأسر ذات الدخل المنخفض.

### أصحاب المصلحة

عملت المؤسسة بوصفها مؤسسة إعادة التأمين بموجب اتفاقية تقاسم المخاطر بنسبة 50% مع وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف لدعم مستثمري المشروع. كانت الوكالة ضامناً أساسياً يوفر تغطية تأمينية ضد المخاطر السياسية و مخاطر نزع الملكية والحروب والاضطرابات المدنية. وقد شملت الجهات المالية الأساسية من أصحاب المصلحة: شركة باديكو وصندوق سراج 1.

## تخفيف مخاطر المستثمرين

يشعر المستثمرون في شركة نخيل بالقلق إزاء المخاطر المستمرة المتمثلة في نزع الملكية والحروب والاضطرابات المدنية. ويوفر دعم إعادة التأمين الذي تقدّمه المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لوكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف شبكة أمان تضمن استمرار العمليات وثقة المستثمرين فيها.

## التأثير: خلق فرص العمل، الصادرات التي توفر النقد الأجنبي

تساهم شركة نخيل فلسطين بشكل مباشر في الاقتصاد المحلي من خلال خلق أكثر من 800 فرصة عمل، بما في ذلك 74 وظيفة دائمة و741 وظيفة مؤقتة، ويتكون ما يقارب من 30% من القوى العاملة من النساء. هذا ويوفر المشروع فرص عمل مهمة في منطقة غالباً ما يكون النشاط الاقتصادي فيها مقيداً بالتحديات الجيوسياسية.

ويوفر إنتاج وتصدير التمور مصدراً ضرورياً للغاية للنقد الأجنبي بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، إذ يتم تصدير 60% من المحصول سنوياً إلى العديد من الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك، لا يعزز المشروع العمالة المحلية فحسب، بل يدعم أيضاً حضور فلسطين في الأسواق الزراعية العالمية.

ويعمل المشروع بشكل فعال على إشراك المزارعين والمجتمعات المحلية من خلال توفير برامج تدريبية تعزز المهارات والمعارف الزراعية. يؤدي هذا التمكين إلى خلق فرص عمل وتوليد الدخل، وهو أمر ضروري لتحسين مستويات المعيشة في المنطقة.

## الاستدامة البيئية والتشغيلية

تلتزم شركة نخيل فلسطين بالزراعة المسؤولة بيئياً، من خلال تركيب منشأة للطاقة الشمسية بقدرة 0.5 ميغاواط، يلبي المشروع الآن 20% من احتياجاته من الطاقة من خلال استخدام مصادر متجددة، مما يسهم في تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بمقدار 121 طناً متريا سنوياً.

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم شركة نخيل أنظمة الري بالتنقيط الموفرة للمياه، وهو أمر بالغ الأهمية في منطقة تعاني ندرة المياه كأحد التحديات المستمرة.

تلتزم شركة نخيل أيضاً بالمعيار العالمي للممارسات الزراعية الجيدة G.A.P، مما يضمن اتباع ممارسات زراعة مستدامة تحافظ على جودة المنتج وتقلّل من التأثيرات البيئية المرافقة لعملية إنتاجه.

### التأثير التنموي بالأرقام

**7.6 مليون دولار أمريكي**
تغطية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لإجمالي الاستثمار

**%60**
من الإنتاج يتم تصديره إلى:
تركيا وإيطاليا وإندونيسيا وقطر وغيرها.

**+800**
فرصة عمل تمّ توفيرها. 30% منها للنساء.

**0.5 ميغاواط**
حجم الطاقة الشمسية التي يتمّ توليدها.

**2,800**
طن متري من تمور المجدول والبرحي سنوياً

**رقم 1**
الرائدة في الاستدامة الزراعية في فلسطين.

# تحسين الربط - السكك الحديدية الحديثة عالية السرعة

## تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في قطاع النقل في تركيا

### سمات المشروع

يعدّ مشروع سكة حديد يركوي-قيصري عالية السرعة مبادرة بنية تحتية تحويلية في وسط تركيا، تهدف إلى تعزيز الربط وتقليل وقت السفر وتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية. ويعدّ المشروع، الذي يتضمن إنشاء خط سكة حديدية عالية السرعة بين يركوي وقيصري، جزء لا يتجزأ من استراتيجية أوسع لتحديث النقل في تركيا.

### الهدف

يتمثل الهدف الأساسي من مشروع خط سكة حديد يركوي-قيصري عالي السرعة في تقليل وقت السفر بشكل كبير بين يركوي وقيصري، وتعزيز النشاط الاقتصادي في مناطق يوزغات ونيفشهير وقيصري. ويهدف المشروع إلى تحسين كفاءة شبكة النقل في تركيا من خلال توفير خط سكة حديد سريع وآمن ومستدام، وبالتالي تقليل الازدحام المروري، وتعزيز التنمية الإقليمية، ودعم تحقيق الأهداف البيئية لتركيا.

### أصحاب المصلحة

قدّمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمين وإعادة تأمين للمخاطر السياسية، مما دعم أمن ونجاح الاستثمار. وكانت AYGM (المديرية العامة لاستثمارات البنية التحتية) هي الوكالة المنفذة فيما كانت شركة MUFG Securities EMEA plc هي الجهة الرئيسية المنظمة والوسيطة في تمويل المشروع. وشملت شركات المقاولات الهندسية والتوريد والبناء: Çelikler-Özkar JVgDoğuş، فيما كانت شركة TCDD (السكك الحديدية التركية الحكومية) هي المشغل بعد الإنشاء.

## تخفيف المخاطر

يواجه المشروع العديد من التحديات، بما في ذلك قضايا مصادرة الأراضي، وتجاوز التكاليف المحتملة، والحاجة إلى الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية. كما يطرح موقع المشروع في منطقة نشطة زلزالياً مخاطر تتعلق بعملية الإنشاء، وقد تم التخفيف من هذه المخاطر من خلال الالتزام بمعايير هندسية صارمة والامتثال للمبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية الدولية.

## التأثير: تحسين الربط بين ملايين الأشخاص

من المتوقّع أن يخلق مشروع سكة حديد يركوي-قيصري عالية السرعة ما يقرب من 3208 وظيفة خلال مرحلة الإنشاء، مما يعزز العمالة المحلية. وعند اكتماله، سيسهل خط السكة الحديدية تسريع حركة المنتجات والأشخاص، ويحفز التنمية الاقتصادية الإقليمية، ويعزز القدرة التنافسية لتركيا في السوق العالمية. ومن المتوقع أيضاً أن يقلل المشروع بشكل كبير من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال تحويل جزء من السفر عبر الطرق إلى السكك الحديدية، مما يساهم في تحقيق الأهداف المناخية لتركيا.

## الاستدامة البيئية والتشغيلية

يتماشى المشروع مع الأهداف الوطنية لتركيا لتحقيق التنمية المستدامة، ويركّز على استخدام الطاقة المتجددة والحد من انبعاثات الكربون. ومن السمات الرئيسية للمشروع امتثاله لمبادئ خط الاستواء ومعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية، مما يضمن إدارة التأثيرات البيئية والاجتماعية بشكل مسؤول. ويتضمن إنشاء سكة الحديد قاطرات كهربائية موفرة للطاقة التي يُتوقّع منها أن تؤدي إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 21000 طن متري سنوياً.

**ومن السمات الرئيسية للمشروع امتثاله لمبادئ خط الاستواء ومعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية، مما يضمن إدارة التأثيرات البيئية والاجتماعية بشكل مسؤول.**

### التأثير التنموي بالأرقام

**142 مليون يورو**
تغطي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 50% من إجمالي الاستثمار

**140 كم**
طول خطوط السكك الحديدية ذات المسار المزدوج التي تمّ إنشاؤها

**13 مليون**
عدد المسافرين المتوقع تقديم الخدمة لهم سنوياً

**5 ساعات**
تمّ خفض وقت السفر من 7 ساعات إلى ساعتين

**3,208**
فرص عمل تمّ خلقها أثناء إنشاء خط سكة الحديد

**%75**
معدّل الانخفاض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

# المياه النظيفة والآمنة – إنقاذ الأرواح من خلال الحدّ من الأمراض

## تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على البنية التحتية لمياه الصرف الصحي في السنغال

### سمات المشروع

يعدّ مشروع إعادة تأهيل مياه الصرف الصحي في السنغال مبادرة أساسية من المبادرات المرتبطة بالبنية التحتية، تهدف إلى تحديث وتحسين نظام إدارة مياه الصرف الصحي في داكار في السنغال، إذ يواجه هذا المشروع المخاوف البيئية والصحية العامة من خلال إعادة تأهيل مجمّع مياه الصرف الصحي هان-فان القديم، وهو أمر حيوي في نطاق الجهود المبذولة في المدينة في قطاع الصرف الصحي والوقاية من الفيضانات. وقد صُمّم هذا المشروع لتحسين نوعية حياة سكان داكار من خلال الحدّ من المخاطر الصحية ودعم التنمية الحضرية المستدامة.

### الهدف

يتمثّل الهدف الأساسي من المشروع في إعادة تأهيل مجمّع مياه الصرف الصحي هان-فان، وضمان نظام إدارة مستدام وآمن لمياه الصرف الصحي في داكار. وسيعمل المشروع بشكل كبير على تقليل المخاطر الصحية المرتبطة بسوء الصرف الصحي، مثل أمراض الملاريا والإسهال وأمراض الجهاز التنفسي، وسيساهم في تعزيز قدرة المدينة على مواجهة الفيضانات.

### أصحاب المصلحة

كانت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بمثابة شركة تأمين لتغطية عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية لما تصل نسبته 40% من تسهيل التمويل. وكان الممول الرئيسي للمشروع هو بنك سوسيتيه جنرال. فيما شملت شركات المقاولات الهندسية والتوريد والبناء: Synergies Afrique Henang Chine Senegal، التي كانت مسؤولة عن أعمال البناء وإعادة التأهيل وكان مشغل المشروع، المكتب الوطني للصرف الصحي، هو المسؤول عن أعمال التنفيذ والصيانة.

## تخفيف المخاطر

يواجه المشروع العديد من المخاطر، بما في ذلك التأخر في البناء وتقلبات سعر الصرف والتأثيرات المستمرة لجائحة كوفيد 19. وقد تعقّدت عملية إعادة تأهيل مجمّع مياه الصرف الصحي بسبب حالته المتدهورة والكثافة الحضرية في داكار، مما يزيد من خطر وقوع الحوادث أثناء البناء. بالإضافة إلى ذلك، يعدّ المشروع عرضةً لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية من قبل الحكومة السنغالية، والتي يتم التخفيف منها من خلال التغطية التي تقدّمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية.

## التأثير: المياه النظيفة، والحدّ من الأمراض

سيستفيد من هذا المشروع بشكل مباشر أكثر من 500000 من سكان داكار من خلال تقليل تعرضهم لشروط مياه الصرف الصحي الضارة بالصحة. كما سيكون له تأثير اقتصادي كبير من خلال خلق 6151 وظيفة خلال مرحلة البناء وتحسين الاستدامة طويلة الأجل للبنية التحتية للصرف الصحي في المدينة.

ومن خلال ضمان الأداء السليم لنظام إدارة مياه الصرف الصحي في داكار، سيمنع المشروع الأزمات الصحية العامة في المستقبل، ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمدينة من خلال تعزيز جاذبيتها كمكان للعيش وممارسة الأعمال التجارية.

## الاستدامة البيئية والتشغيلية

يتضمن المشروع استبدال مجمّع مياه الصرف الصحي الرئيسي والقنوات المرتبطة به بمواد حديثة ومتينة مصممة لتدوم لمدة 40 عاماً على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، سيوفر المشروع للمكتب الوطني للصرف الصحي التدريب والمعدات اللازمة لصيانة البنية التحتية الجديدة، وضمان استدامتها على المدى الطويل.

**سيستفيد من هذا المشروع بشكل مباشر أكثر من 500000 من سكان داكار من خلال تقليل تعرضهم لشروط مياه الصرف الصحي الضارة بالصحة.**

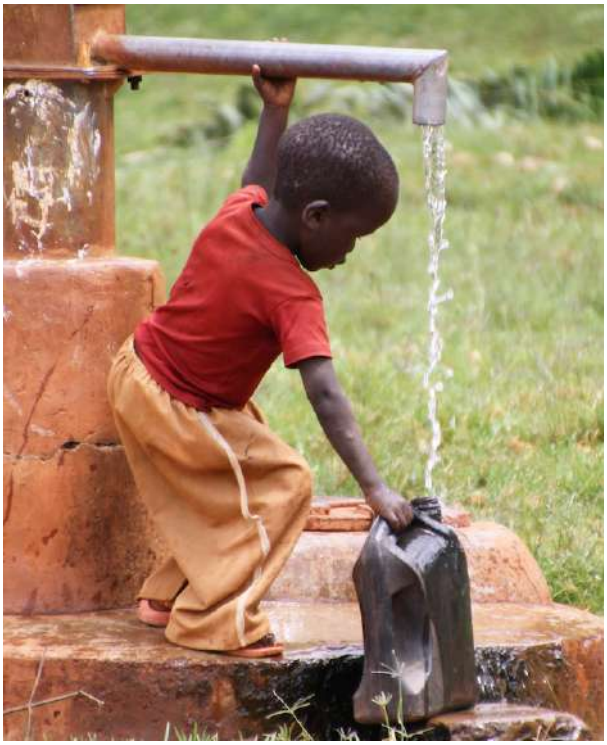

### التأثير التنموي بالأرقام

**50 مليون يورو**

حجم التغطية التأمينية التي تقدّمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

-40% من إجمالي المنشأة

**+6,000**

وظيفة مباشرة جديدة تمّ توفيرها

**+150,000 طفل**

استفادوا من انخفاض نسبة التعرض لأمراض الملاريا والإسهال

**108 كم**

طول مجمّع مياه الصرف الصحي: 8 كم من الأنابيب الرئيسية، و100 كم من الأنابيب الثانوية.

# إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة - تمكين الحياة

## تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الكاميرون

### سمات المشروع

يعد تحديث المركز الوطني لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (CNRPH) في ياوندي في الكاميرون مشروعاً أساسياً من مشاريع البنية التحتية التي تهدف إلى تحسين الخدمات الصحية لهؤلاء الأشخاص. سيعمل المشروع، الذي يموّله بنك إفريقيا المملوك لمجموعةBMCE والحاصل على دعم من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، على تعزيز المرافق الحالية وبناء مرافق جديدة لتوفير الرعاية الشاملة والتدريب المهني للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

### الهدف

يتمثّل الهدف الأساسي من مشروع تحديث المركز الوطني لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في توفير خدمات حديثة لإعادة تأهيل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الكاميرون. يتضمن المشروع إعادة تأهيل المرافق القائمة وبناء مبانٍ جديدة، مثل الوحدات الطبية، ومبنى فني طبي، ومكاتب إدارية، ومساكن، ومرافق تعليمية. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين نوعية حياة الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيز عملية اندماجهم في المجتمع، ومنحهم فرص التدريب المهني.

### أصحاب المصلحة

قدّمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية لعدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية لبنك إفريقيا المملوك لمجموعة BMCE ، مموّل المشروع.

وقد أشرفت وزارة الشؤون الاجتماعية (MINEPAT) على تنفيذ المشروع نيابة عن حكومة الكاميرون، وكانت شركة المقاولات الهندسية والتوريد والبناء التي تمّ اختيارها هي Dispresso التي قادت الجهود المبذولة لبناء المرافق بالتعاون مع الشركة العامة للأشغال في المغرب SGTM.

## تخفيف المخاطر

يواجه المشروع العديد من التحديات، بما في ذلك مخاطر متعلقة بالبناء نتيجة مشاركة مقاول قليل الخبرة نسبياً، ومخاطر أمنية متعلقة بعدم الاستقرار السياسي في الكاميرون، ومخاطر ناجمة عن جائحة كوفيد 19. تشمل استراتيجيات التخفيف من المخاطر التعاون مع مقاولين آخرين من ذوي الخبرة، والالتزام ببروتوكولات السلامة الصارمة، وإشراف بنك إفريقيا المملوك لمجموعة BMCE وحكومة الكاميرون المتواصل على المشروع لضمان نجاحه.

## التأثير: تمكين الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة

خلق هذا المشروع حوالي 100 وظيفة محلية خلال مرحلة البناء الى جانب فرص عمل طويلة الأجل داخل مركز إعادة التأهيل. ومن خلال تحسين خدمات الرعاية الصحية وتقديم التدريب المهني، سيعمل المشروع على تمكين الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيز نوعية حياتهم، ويساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الكاميرون.

## الاستدامة البيئية والتشغيلية

يتضمن المشروع تدابير تحدّ من تأثيره البيئي، مثل استعادة الغطاء النباتي وتركيب أنظمة لإدارة النفايات. وسيتم تجهيز مركز إعادة التأهيل بمرافق حديثة تمتثل لمعايير بيئية عالية، مما يضمن تحقيق الاستدامة في عملياته.

**يتضمن المشروع تدابير تحدّ من تأثيره البيئي، مثل استعادة الغطاء النباتي وتركيب أنظمة لإدارة النفايات.**

**التأثير التنموي بالأرقام**

**20 مليون يورو**
حجم تغطية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات - 95% من التغطية

**2 مليون**
عدد المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة

**100+**
عدد الوظائف المحلية التي تم توفيرها أثناء البناء

**تمكين**
الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة للمساهمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية

# كهرباء أنظف وبأسعار معقولة أكثر

## تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على قطاع إمدادات الكهرباء في مصر

### سمات المشروع

يركّز مشروع تحويل محطات الطاقة في مصر، الحاصل على دعم وكالة تنمية الصادرات الكندية (EDC) وإعادة التأمين من قبل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، على زيادة سعة محطتين أساسيتين لتوليد الطاقة في أسيوط وغرب دمياط. ويشكل هذا المشروع جزءاً من خطة الطاقة الطارئة الأوسع نطاقاً في مصر، ويهدف إلى ضمان استقرار الشبكة الوطنية ودعم احتياجات البلاد المتزايدة من الطاقة. وسيعمل تحويل هذه المحطات إلى محطات تعمل بنظام الدورة المركبة على تعزيز قدرة مصر على توليد الطاقة على نحوٍ كبير.

### الهدف

يتمثّل الهدف الأساسي لهذا المشروع في زيادة قدرة مصر على توليد الطاقة من خلال تحويل محطتي توليد الطاقة في أسيوط وغرب دمياط من محطات ذات دورة بسيطة إلى محطات تعمل بنظام الدورة المركبة. وهو ما سيؤدي إلى تعزيز كفاءة وإنتاجية هذه المحطات، مما يساهم في ضمان استقرار شبكة الكهرباء في مصر ودعم التنمية الصناعية والاقتصادية في البلاد.

### أصحاب المصلحة

غطت إعادة التأمين التي قدمتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وكالة تنمية الصادرات الكندية (EDC) التي قدمت الدعم المالي والتغطية التأمينية.

وكان الراعي والمالك للمشروع هو الشركة القابضة لكهرباء مصر (EEHC)، فيما ضمّت شركات المقاولات الهندسية والتوريد والبناء المسؤولون عن التحويل: شركة جنرال إلكتريك وأوراسكوم للإنشاءات ومصنع إيماجرو.

## تخفيف المخاطر

يواجه المشروع العديد من التحديات، بما في ذلك مخاطر البناء بسبب الطبيعة المعقدة لتحويل محطات الطاقة الحالية والمخاطر المالية المرتبطة بتمويل المشروع على المدى الطويل. وتتضمن استراتيجيات التخفيف من المخاطر إدارة قوية للمشروع من قبل مقاولين ذي خبرة وتغطية مالية تقدمها وكالة تنمية الصادرات الكندية وإعادة تأمين تقدّمه المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لضمان نجاح تنفيذ المشروع.

## التأثير: إمدادات كهرباء مستدامة وبأسعار معقولة

من المتوقّع أن يخلق هذا المشروع فرص عمل كبيرة خلال مرحلة البناء ويساهم في تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل من خلال توفير موثوق للكهرباء لدعم التنمية الصناعية. كما ستعمل زيادة القدرة على توليد الطاقة على تعزيز القدرة التنافسية لمصر، وخفض تكاليف الطاقة، وتحسين نوعية الحياة للملايين من المصريين.

## الاستدامة البيئية والتشغيلية

سيؤدي تحويل محطات الطاقة إلى محطات تعمل بنظام الدورة المركبة إلى تحسين كفاءتها وتقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في كل وحدة من وحدات الكهرباء المولدة، وهو ما يتماشى مع التزام مصر بممارسات الطاقة المستدامة والرعاية البيئية.

**من المتوقّع أن يخلق هذا المشروع فرص عمل كبيرة خلال مرحلة البناء ويساهم في تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل من خلال توفير موثوق للكهرباء لدعم التنمية الصناعية.**

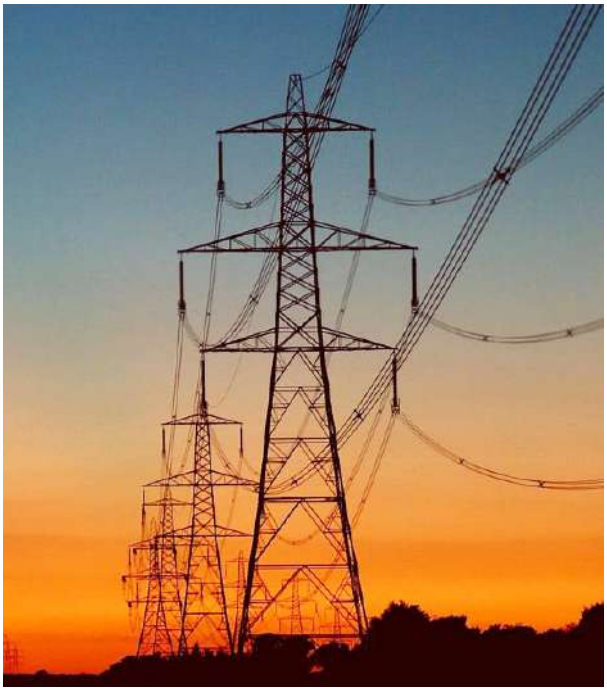

**التأثير التنموي بالأرقام**

**30 مليون دولار أمريكي**
تغطي إعادة تأمين التي تقدّمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 25% من المبلغ المؤمّن عليه

**إنبعاثات أقل من ثاني أكسيد الكربون**
من خلال التحوّل من دورة بسيطة إلى عمليات الدورة المركبة

**طاقة بتكلفة أقل**
للملايين من المصريين

**750 ميغاواط**
زيادة القدرة في الطاقة

# بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ

## تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مشروع التمويل الأخضر في مصر

### سمات المشروع

يركّز مشروع التمويل الأخضر في مصر، الذي تدعمه مؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية (SMBC)، والحاصل على دعم من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، على تمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء الحيوية. تتماشى هذه المبادرة مع التزام مصر بالتنمية المستدامة والتكيف مع المناخ، وخاصة في قطاعات المياه والصرف الصحي وتحلية مياه البحر والطاقة المتجددة. ويعد المشروع جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز قدرة البلاد على التكيف مع تغير المناخ وتحسين نوعية الحياة للملايين من المصريين.

### الهدف

يتمثّل الهدف الأساسي لمشروع التمويل الأخضر في دعم التنمية المستدامة في مصر من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية الضرورية للتكيف مع المناخ والاستدامة البيئية. وتشمل هذه المشاريع إعادة تأهيل القنوات وتبطين الترع، وبناء محطات لمعالجة المياه، وتطوير مرافق لتحلية مياه البحر، وتوسيع البنية التحتية لمعالجة مياه الصرف الصحي.

تهدف هذه المبادرات إلى تحسين جودة المياه الصالحة للشرب والزراعة المتاحة للمواطنين، وتحسين سبل عيشهم ورفع مستوى رفاهيتهم. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت هذه المشاريع في خلق فرص عمل محلية، ذلك أنها تتطلب قوة بشرية كبيرة للتنفيذ، كما تساهم هذه المشاريع الممولة بشكل مباشر في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على المياه النظيفة والصرف الصحي.

## أصحاب المصلحة

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية لعدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية (NHSFO) لشركة سوميتومو ميتسوي المصرفية (SMBC) التي كانت شريكاً ممولاً معها بحصة كبيرة في القرض الجماعي.

وكان الراعي الرئيس لمشروع التمويل الأخضر هو وزارة المالية في مصر.

وكانت شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة وبنك أبو ظبي الأول المنظمين الرئيسيين والمنسقين العالميين للقرض الجماعي للمشروع.

## التخفيف من المخاطر

يواجه المشروع العديد من التحديات، بما في ذلك خطر عدم السداد من قبل الحكومة المصرية، ومخاطر البناء المتعلقة بمشاريع البنية التحتية واسعة النطاق، والمخاطر البيئية الناجمة عن تأثّر مصر الشديد بتغير المناخ. وتشمل استراتيجيات التخفيف من المخاطر تغطية تأمينية شاملة تقدّمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والاختيار الدقيق للمقاولين ذوي السجلات الحافلة، والالتزام بالمعايير البيئية الدولية لضمان استدامة المشاريع.

## التأثير: إمدادات مياه نظيفة ومستدامة

ساهمت هذه المشاريع الخضراء في خلق فرص عمل كبيرة في جميع أنحاء مصر، وخاصة في مجال بناء وصيانة البنية التحتية للمياه والصرف الصحي. كما يعزز هذا المشروع إمكانية الوصول إلى خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي، وتحسين الصحة العامة، ودعم النمو الاقتصادي طويل الأجل في مصر من خلال تطوير بيئة أكثر مرونة واستدامة.

وقد استفاد الموردون والمقاولون المحليون من فرص الشراء المتعلقة بالمشاريع، مما عزز النمو الاقتصادي على مستوى المجتمع.

## الاستدامة البيئية والتشغيلية

يركز تصميم المشاريع في إطار مبادرة التمويل هذه على الاستدامة البيئية. ويشمل ذلك استخدام تقنيات موفرة للطاقة في تحلية مياه البحر وإعادة تدوير المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي. إضافةً لذلك، تساعد هذه المبادرات في تقليل استهلاك المياه وتحسين كفاءة الموارد وخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، مما يساهم في تحقيق الأهداف البيئية الأوسع نطاقاً لمصر.

### التأثير التنموي بالأرقام

**10 ملايين**
شخص استفادوا من مشاريع إدارة مياه الصرف الصحي حتى تاريخه

**6750 كيلومتراً**
من القناة تمّ تأهيله حتى تاريخه

**%27**
نسبة التحسّن في كفاءة إيصال المياه

**137,097**
م3 في كلّ يوم من إمدادات المياه التي تمّ توفيرها عن طريق إنتاج المياه العذبة أو المياه المستخدمة المُعالجة

**%14**
من المياه تمّ إعادة تدويرها

# الفعالية التنظيمية

# 5

## الجودة التشغيليّة

ارتفع إجماليّ الأعمال المؤمَّن عليها في عام 2023 إلى 13.3 مليار دولار أمريكي، مما يشير إلى نموٍّ كبيرٍ بلغت نسبتُه 14.4% مقارنةً بالعام السابق. كما بلغت التزامات التأمين الجديدة 4.2 مليار دولارٍ أمريكيّ بزيادةٍ قدرُها 4.6% عن العام السابق. ويمثِّل هذا استمراراً للنمو القوي الذي شهدته السنوات الأخيرة، بدليل أنّ نصف الأعمال التراكمية المؤمَّن عليها كانت قيدَ التعامل خلال السنوات الخمس الماضية وحدها.

وفي الوقت نفسِه، عملت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على توسيع قاعدة عملائها ونطاق انتشارها في السوق وتعميقهما، وبالتوازي مع ذلك، استطاعت الحفاظ على مستوى أدائها الاكتتابي الفني وحسّنته كما يتضح من تحقيقها فائضاً فنياً للسنة السابعة على التوالي بعد أن كانت تعاني عجزاً فنياً على مدى 23 عاماً. وهذا أمرٌ استثنائيّ باعتبار أن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات قد ضاعفت أعمالها المؤمّن عليها خلال الفترة نفسها.

ثلاثة عقود من التأثير التحويلي

على مدى ثلاثة عقود، استطاعت المؤسسة الإسلاميةٍ لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تأمين مبلغ 108.3 مليار دولارٍ أمريكيٍّ في مجال التجارة والاستثمار في مختلفَ أنحاء العالم لصالحِ الدول الأعضاء التسعة والأربعين. ويشمل ذلك مبلغَ 86.2 مليار دولار أمريكي وُجِّهَت إلى مجال ائتمان الصادرات و22.1 مليار دولار أمريكي إلى مجال تأمين الاستثمار. وواصلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دورها الريادِيَّ في دعمِ الأعمال التجارية البينية داخلِ منظمة التعاون الإسلامي، حيث قدّماً دعماً بقيمة 51 مليار دولارٍ أمريكيٍّ في التجارة والاستثمار بين دول المنظمة.

كما شهد عام 2023 تحوّلاً ملحوظاً في الالتزامات الجديدة من التأمين قصير الأجل إلى تأمين الاستثمار حيث ارتفعت حصة تأمين الاستثمار الأجنبي من 27% إلى 43%، بينما انخفضت الأعمال متوسطة الأجل من 13% إلى 8%، وتراجعت الأعمال قصيرة الأجل من 60% إلى 49%. ويشير النمو الكبير في أعمال تأمين الاستثمار متوسط الأجل وتأمين الاستثمار الأجنبي مجتمعَين إلى تركيز استراتيجيٍّ على الاستثمار الأكثر تنوعاً وطويل الأجل. وتعكس هذه الاتّجاهات عملَ المؤسسة على إعادة التنظيم الاستراتيجيّ صوبَ خطوط أعمال مستدامة وطويلة الأجل مما أدى إلى متوسط فترة استحقاق التأمين الحالية البالغة 268 يوماً.

وبعد التنازل عن إعادة التأمين بنسبة 72%، بلغ صافي تعرّض المؤسسة 1.4 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل أداءً مستقراً دون تغيّراتٍ على أساس سنوي، حيث حافظ تأمين الاستثمار على موقعه بوصفه المساهم الرئيسي.

ورغم ظروف السوق القاسية، فقد استطاعت المؤسسة أن توسِّع وتنمّي تأمين أعمالها من خلال زيادة قدرتها على جذب شركاء إعادة التأمين الخارجيين. وقد بلغ حجم التأمين المُتنازَل عنه في عام 2023 ما نسبتُه 72% من إجماليّ التعرض، مما يؤكّد قدرة المؤسسة على الاستفادة من شراكاتها لتوسيع نطاق تأثيرها. ومن اللافت للنظر أنّ تأمين المؤسسة الخارجي المُتنازَل عنه قد بلغ رقماً قياسياً قدرُه 8.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مما يُبرز إمكانية غير مسبوقة في توسيع قدرتها على زيادة رأس مال المخاطر لتلبية الاحتياجات التأمينية المتزايدة للدول الأعضاء.

ومقابل كلِّ دولارٍ جرى التأمينُ عليه مباشرةً من قبل المؤسسة، هناك تأمينٌ بقيمة 2.5 دولارٍ إضافيٍّ قامت المؤسسة بتأمينها خارجياً لعملائها.

في عام 2023، عزّزت المؤسسة مكانتها كرائدٍ عالميٍّ في مجال التأمين الإسلامي، وذلك من خلال قيادة مبادرات تتماشى مع الأجندة التنموية العالمية لتغير المناخ والأمن الغذائي. وخلال هذا العام أيضاً، وتحديداً ضمن فعّاليات المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أطلقت المؤسسة سياسة تغير المناخ وإطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وأبرمت شراكة جديدة مع المبادرة العالمية للنمو الأخضر (GGGI)، وطرحت وثيقةَ تأمينٍ جديدةً للصكوك الخضراء.

وكذلك فيما يتعلق بالأمن الغذائي، تجاوزت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تعهُّدها الأوليَّ البالغَ 500 مليون دولارٍ أمريكيٍّ بنسبة 58% حتى الآن، حيث صدرت موافقاتٌ بقيمة 788 مليون

دولارٍ أمريكيٍّ برنامج الاستجابة الشاملة للأمن الغذائي (FSRP) التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB). كما عملت المؤسسة على إنشاء صناديق خارجية مثل صندوق الضمان العربي الإفريقي (AAGF).

## 2023

### الجوائز التي نالتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2023:

**مجلة جلوبال برانذز: "جائزة المبادرة الرائدة في مجال التحوّل الاقتصاديّ الرقميّ" لمركز ذكاء الأعمال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي (OBIC)**

## 2023

### الجوائز التي نالتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2023:

**مجلة جلوبال تريد ريفيو (GTR): "جائزة الريادة في التجارة" للتمويل الإسلامي في التجارة**

# المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ودورها الريادي في تيسير التجارة والاستثمار البينيّ بين دول منظمة التعاون الإسلامي

## تسهيلات التجارة والاستثمارات البينية لدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من 2019 إلى 2023

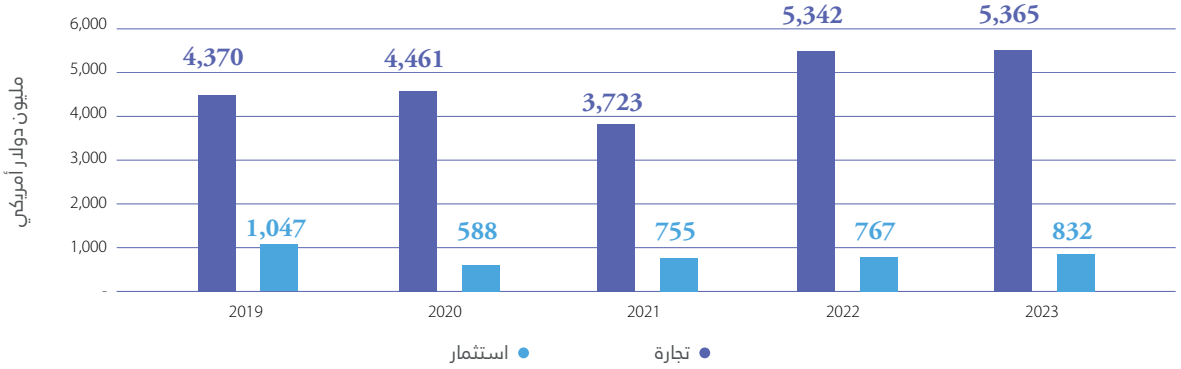


ساهمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تحقيق انتعاش كبير في التجارة ونمو مستدام في الاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من 2019 إلى 2023. حيث شهدت التجارة انتعاشاً ملحوظاً، إذ وصلت إلى 832 مليون دولار أمريكي في عام 2023، متعافيةً من تداعيات جائحة كوفيد19-. في حين سجل الاستثمار ارتفاعاً كبيراً بلغ 5,365 مليون دولار أمريكي، مما يعكس تعافي القطاع وتعزيزه على مدار تلك الفترة، مما يدل على الدور الرئيسي الذي تلعبه المؤسسة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. وبلغت مساهمة المؤسسة في التجارة البينية والاستثمار البينيّ في منظمة التعاون الإسلامي على مدى السنوات الثلاثين الماضية حوالي 51 مليار دولار أمريكي، وذلك على امتداد الدول الأعضاء التسعة والأربعين.

وقد شرعت اللجنة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تنفيذ العديد من المبادرات المؤسسية ومبادرات البنى التحتية لزيادة فعالية التسليم وكفاءته:

### نظام "تكافل" الخاص بالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

من المُنتظَر أن يتمكّن نظام «تكافل» الجديد الذي أطلقته المؤسسة من التغلّب على القيود الحالية لحلول إدارة التأمين لديها، مما يعزّز تغطية العمليات وقدرات التكامل.

من المتوقع أن يتغلب نظام تكافل الجديد على القيود الحالية لحلول إدارة التأمين الخاصة بالمؤسسة، مما يعزز تغطية العمليات وقدرات التكامل.

وقد صُمم النظام لتعزيز الكفاءة التشغيلية وإشراك العملاء وتحسين جودة الخدمة ككل من خلال الأتمتة والتكامل التكنولوجي المتقدم.

ومن خلال الاختبارات الدقيقة والتكامل، لا سيما في وحدتي التأمين الائتماني وإعادة التأمين، فقد بُنيَ النظام ليكون قوياً وقابلاً للتكيف مع متطلبات الصناعة المستقبلية.

### الأثر على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)

للمرة الأولى، منحت وكالةُ موديز المؤسسةَ الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات درجةَ التأثير الائتماني للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (CIS-2)، مما يعكس تأثيراً محايداً إلى منخفض تُحدِثُه العوامل البيئية والاجتماعية على تصنيفها الائتماني. ويسلّط هذا التصنيفُ الضوءَ على الحوكمة الفعالة للمؤسسة وتركيزها الاستراتيجي على الإئتمان التجاري وتأمين الاستثمار، مما يقلل من تعرّضها للمخاطر البيئية.

### بناء القدرات

نظّمت المؤسسة برنامجين لبناء القدرات، حضرهما 80 مشاركاً قَدِموا من 22 دولة عضو، وركّزوا على الاستفادة من مركز ذكاء الأعمال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي (OBIC)، بهدف تعزيز كلٍّ من الفهم والاستخدام لذكاء الأعمال في اتخاذ القرارات التجارية والاستثمارية.

> **وبلغت مساهمة المؤسسة في التجارة البينية والاستثمار البينيّ في منظمة التعاون الإسلامي على مدى السنوات الثلاثين الماضية حوالي 51 مليار دولار أمريكي، وذلك على امتداد الدول الأعضاء التسعة والأربعين.**

# الأداء التنظيميّ

## الأعمال المؤمن عليها حسب القطاع

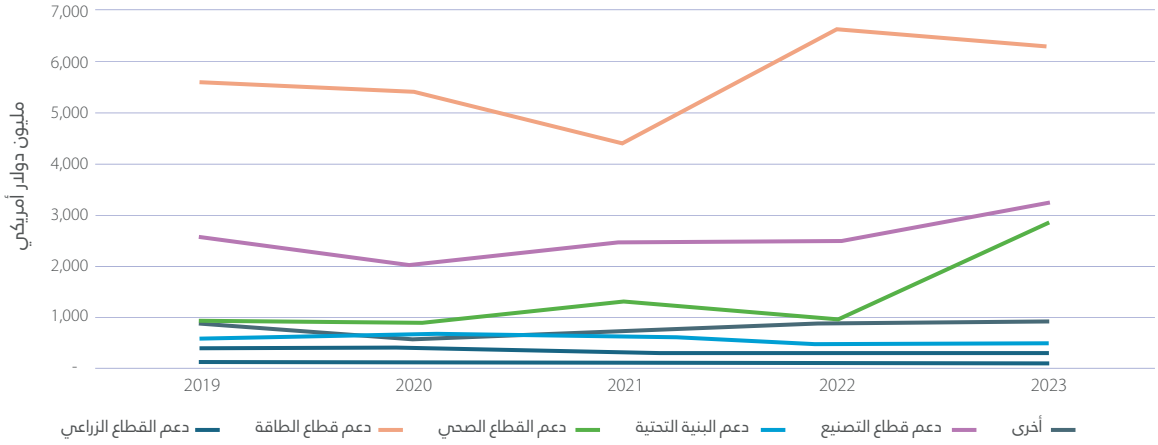


يوضح الرسم البياني أعلاه اتجاهات الأعمال المؤمَّن عليها لدى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مختلف القطاعات من عام 2019 إلى عام 2023. يتصدّر قطاع الطاقة باستمرار من حيث القيمة المؤمَّن عليها، على الرغم من انخفاضه بين عامي 2019 و2021، الذي تلاه انتعاش كبيرٌ في عام 2022. كما شهد قطاع الصحة زيادةً ملموسةً في عام 2023 بعد عدة سنوات من المستويات المنخفضة نسبياً، في حين ظلّ قطاع التصنيع مستقراً مع تقلباتٍ طفيفة. وشهد قطاع التصنيع يبقى مستقراً مع تقلبات طفيفة، بينما شهد قطاعا الزراعة والبنية التحتية مستويات منخفضة وثابتة من التغطية التأمينية، وكانت "القطاعات الأخرى" هي الأقل دائماً، مما يعكس محفظةَ تأمينٍ متنوّعةً واستراتيجية في هذه القطاعات التنموية الرئيسية.

## الأعمال المؤمن عليها حسب المنطقة

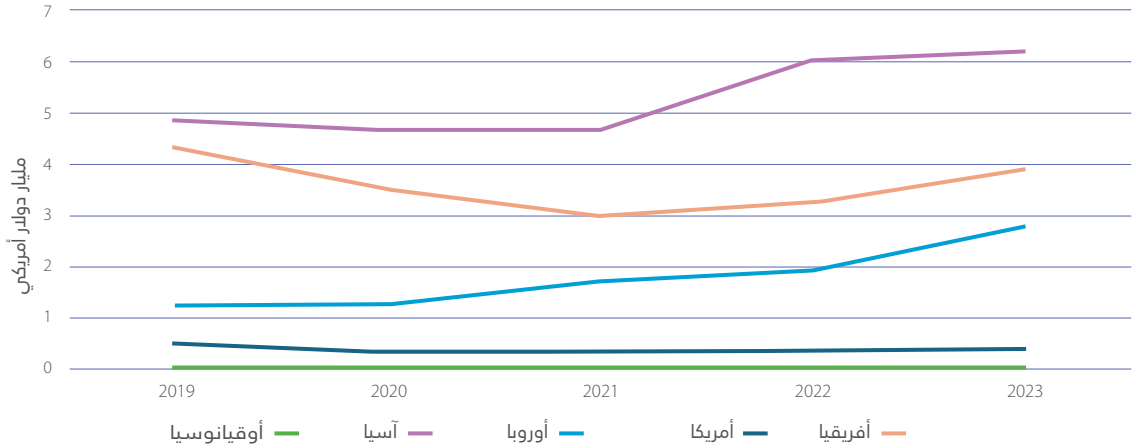


يوضح الرسم البياني أعلاه اتجاهات الأعمال المؤمَّن عليها لدى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مختلف المناطق من عام 2019 إلى عام 2023. حيث تحتفظ آسيا بثبات بأعلى قيمة مؤمَّنٍ عليها، مع زيادة ملحوظة بدأت في عام 2021 واستمرت حتى عام 2023. بينما تُظهر إفريقيا، على الرغم من ارتفاعها في البداية في عام 2019، انخفاضاً يليه انتعاشٌ تدريجي من عام 2022 فصاعداً. أما أوروبا، فتُظهر نمواً مطرداً على مدى السنوات الخمس الماضية كونها ثالث أكبر قارة من حيث قيمة الأعمال المؤمَّن عليها من قبل المؤسسة. كما حافظت كلٌّ من أمريكا وأوقيانوسيا على قيم منخفضة ومستقرة نسبياً ومستقرة طوال الفترة، مما يشير إلى تركيز أكبر على آسيا وأفريقيا وأوروبا في محفظة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

# الأداء التنظيمي لعام 2023

الأعمال المؤمَّن عليها

**13.3 مليار دولار أمريكي**

الالتزامات الجديدة

**4.2 مليار دولار أمريكي**

وقف إعادة التأمين

**72%**

تأمين الاستثمار الأجنبي، الحصة من الإجماليّ

**43%**

عدد الدول الأعضاء التي تلقَّت الخدمات

**41**

الدعم داخل منظمة التعاون الإسلامي، الحجم

**6,197 مليون دولار أمريكي**

عدد الدول الأعضاء الأقل نمواً التي تلقَّت الدعم

**12**

متوسط المدة

**268 بالأيام**

عدد العملاء الجدد

**44**

الطاقة المتجددة، الحصة من المحفظة

**0.5%**

الدعم داخل منظمة التعاون الإسلامي، الحصة من إجمالي المؤمَّن عليهم

**46.5%**

الطاقة المتجددة، المحفظة

**56.5 مليون دولار أمريكي**

حصة التأمين/إعادة التأمين الخارجي

**61%**

# آفاق مستقبلية

# 6.

## ثلاثة عقود من التأثير التحويلي

اتسم المشهد التجاري والاستثماري العالمي في السنوات الأخيرة بسلسلةٍ من التحديات غير المسبوقة. وفي حين شهد العالم ما يشبه الانتعاش، فهو لا يزال عالقاً في شبكة من المخاوف والشكوك. وقد برز عاملان أساسيان في بؤرة هذه التحديات، وهما التأثير المستمر لجائحة كوفيد19- والتوترات الجيوسياسية الناجمة عن صراعات الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية. ومن المتوقّع أن يرتفع حجم التجارة البينية من 18% في عام 2021 إلى 25% بحلول عام 2025.

دول منظمة التعاون الإسلامي، التي تمثل جزءاً كبيراً من الاقتصاد العالمي، ليست بمنأى عن هذه الرياح العالمية المعاكسة. من المتوقّع أن يتبع النمو الاقتصادي داخل تكتل منظمة التعاون الإسلامي اتجاهاً معتدلاً، حيث تشير التقديرات إلى معدّل نموٍّ بنسبة 5.6% في عام 2022، سيتناقص إلى 3.9% في عام 2024[1]، و4.1% في عام 2025. وقد تأثرت آفاق النمو إلى حدٍّ كبير بالصراعات الدائرة في المنطقة، لا سيما الصراعات في فلسطين.

1 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2023.

## الاتجاهات الجديدة، على المستوى العالميّ وعلى مستوى منظّمة التعاون الإسلاميّ

في خضم أحدث الاتجاهات العالمية واتجاهات منظمة التعاون الإسلامي، سيؤثر الانتعاش والنمو الاقتصادي العالمي تأثيراً عميقاً على استراتيجيات المؤسسة وعملياتها. تؤكد إعادة التنظيم الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2025-2023 على ذلك، مما يسلط الضوء على أهمية قدرة المؤسسة على التكيف مع هذه الاتجاهات وتقديم الحلول المبتكرة والمواءمة مع الأولويات العالمية. ستكون هذه المواءمة حاسمةً في تحديد مسار نمو المؤسسة خلال عامَي 2025-2024 وما بعدهما.

## مشهد المنتجات المتطوّر والمتوافق مع الأولويات العالمية

يتطور مشهد السياسات العالمية بسرعة، مع التركيز القوي على الاستدامة وتأمين الموارد الحيوية. وتستجيب وكالات ائتمان الصادرات (ECAs) في جميع أنحاء العالم من خلال عرض منتجاتٍ جديدةٍ وتغطية موسّعة، لا سيما للمشاريع «الخضراء» على الصعيدين المحلي والدولي. وبالنسبة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، يتماشى هذا مع رؤية أوسع للتنمية المستدامة والمرونة الاقتصادية. ومن خلال دعم مثل هذه المشاريع، لا تعزّز المؤسسة أهداف السياسة العالمية فحسب، بل وتضمن معه الجدوى الاقتصادية طويلة الأجل للدول الأعضاء. وتشمل التطورات الداخلية في نظام المؤسسة الداخلي نظام تكافل المُرتقَب الذي سيعزز قدرتها على تقديم حلول سلسة لأصحاب المصلحة.

## انتعاش الإنفاق الرأسمالي في مختلف القطاعات

شهدت حقبة ما بعد الجائحة طفرة في الإنفاق الرأسمالي في مختلف القطاعات، مما يشير إلى انتعاشٍ اقتصاديٍّ ويسلّط الضوء على الضغط على مصادر رأس المال التقليدية. بالنسبة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، يمثل هذا الأمر تحدياً وفرصة في آن معاً. ويكمن التحدي في التعامل مع هذه الطلبات المتزايدة، بينما تتمثّل الفرصة في أن تكرِّسَ المؤسسة نفسَها ككيان مفضَّلٍ في التمويل المدعوم لدى وكالات ائتمان الصادرات. وباعتبارها لاعباً رئيسياً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تتبوّأ المؤسسة مكانةً فريدةً في قيادة المبادرات التي تعزز سيولة التجارة داخل منظمة التعاون الإسلامي وتطلق العنان للإمكانات الاقتصادية، مما يضمن مستقبلاً مزدهراً لدولها الأعضاء. ومع موافقة مجلس المحافظين على زيادة رأس المال بقيمة 600 مليون دينار إسلامي (أي ما يعادل 805 مليون دولارٍ أمريكيّ)، أصبحت المؤسّسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مؤهّلةً أكثر على دعم الدول الأعضاء خلال هذه الفترة الزاخرة بالتحوّلات.

## الديناميكيات الجيوسياسية وضرورة إعادة التوطين

تؤسِّس حالة عدم اليقين الجيوسياسية لتحوّلاتٍ كبيرةٍ في استراتيجيات الإنتاج العالمية، مما يجدّد التركيز على إعادة التوطين. ويكتسب اتجاه إعادة التوطين زخماً كبيراً، وهو يعني عودة التصنيع إلى البلد. وفي طليعة هذه النقلة، ستتصدّر برامج وكالات ائتمان الصادرات المصمّمة خصيصاً، التي تدعم المصدّرين المحليين دعماً مباشراً، لا سيّما للسِّلَع والخدمات المستورَدة داخل البلاد. ونظراً لما تملكه المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من فهمٍ عميقٍ للمشهد الجيوسياسيّ، فهي تتمتّع بمكانةٍ ممتازةٍ تؤهِّلُها لإرشاد الدول الأعضاء خلال هذا التحوّل. وبهذا، يمكنها تعزيز الاقتصادات المحلية، بينما تضمن أن تبقى قادرةً على المنافسة على الساحة العالمية.

## التنويع في الإئتمان التجاري والاستثمار

شهد عام 2023 اهتماماً متزايداً بتنويع مصادر السيولة، إذ تزايدَ تحوُّلُ المقترضين من الدرجتَين الاستثمارية ودون الاستثمارية وتفضيلُهم لتمويل وكالات ائتمان الصادرات. وبالنسبة للمؤسسة، يعني هذا قاعدةَ عملاءٍ موسَّعةً وفرصةً لتأدية مهمّتها. من خلال تقديم حلولٍ ماليةٍ مصمّمةٍ خصيصاً لمشهد المقترضين المتنوّعين، يمكن للمؤسسة تعزيزُ سمعتها بوصفها شريكاً مالياً متعدد الاستخدامات وموثوقاً لدولها الأعضاء في السنوات القادمة.

## التعامل مع تقلبات سوق رأس المال

في عصرٍ يتّسم بالتقلّبات الواضحة لسوق رأس المال، يغدو دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أكثرَ جوهرية، فالقدرة على تمكين التمويل المدعوم من وكالة ائتمان الصادرات، الذي يظلّ متاحاً وتنافسياً مهما كانت ظروف السوق المتقلّبة، تجعل المؤسّسة بمثابة حجر الزاوية الذي يؤمن الاستقرار لأصحاب المصلحة. وبينما تعيش الأسواق حالةً من عدم اليقين – بدءاً من التحولات الجيوسياسية إلى الاضطرابات التكنولوجية – ستكون مرونة المؤسسة وقدرتها على الصمود عنصراً أساسياً في ضمان الدعم المستمر لدولها الأعضاء وتعزيز الثقة في قدراتها، حتى في خضمّ الاضطرابات المالية العالمية.

# ملحق

# نبذة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

## البنك الإسلامي للتنمية

**إنّ البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) هو مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف (MDB). أُسس البنك عام 1975 بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء. يوفر البنك تمويلاً لمشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والمشاركة في الأسهم في الشركات والمؤسسات المالية الاستراتيجية.**

**الرؤية:**
يسعى البنك الإسلامي للتنمية بأن يصبح مؤسسة تنموية عالمية المستوى، مستوحياً من القيم الإسلامية أسس التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي، مما يساعد على استعادة نهضتها.

**الرسالة:**
تعزيز التنمية البشرية الشاملة، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية لتخفيف حدة الفقر وتحسين الصحة وتعزيز التعليم ضمن إطار الحوكمة بهدف تحقيق الرخاء للشعوب.

## حصل البنك الإسلامي للتنمية على تصنيف بدرجة AAA- من قبل:

S&P Global MOODY'S FitchRatings

IsDB
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

**البنك الإسلامي للتنمية**

يوفر تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والمشاركة في رأس المال في الشركات والمؤسسات المالية الاستراتيجية.

**معهد البنك الإسلامي للتنمية**

يوفر التدريب والبحوث والاستشارات وبناء القدرات لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

**المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات**

توفر حلول التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية. منحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني درجة Aa3 للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

**المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص**

توفر حلول لتمويل المشاريع لتطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء. حصلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على تصنيف A2 من وكالة موديز، وتصنيف A- من شركة ستاندرد آند بور، وتصنيف A+ من وكالة فيتش.

**المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة**

توفر التمويل وبناء القدرات لتشجيع التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. حصلت المؤسسة الدولية لتمويل التجارة على تصنيف A1 من وكالة موديز، وتصنيف AA-/A1 من وكالة التصنيف الدولية الإسلامية.

**صندوق التضامن الإسلامي للتنمية**

يقدم الدعم المالي لتعزيز القدرة الإنتاجية ووسائل الدخل المستدامة للفقراء.

**مقر المؤسسة**
7965 شارع الملك خالد،
النزلة اليمنية، جدة 22332
المملكة العربية السعودية
(+966) 12 644 5666
iciec-communication@isdb.org
**iciec.isdb.org**

ISSN 1658-435X